جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن السياحي في الجزائر: التحديات والمتطلبات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر مهني في تخصص:

إدارة الأعمال السياحية

إعداد الطالبتين :

* صفاء طواهرية
* هند كموش

إشراف الأستاذة :

أ.د آسية بلخير

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
اسماعيل بوقنور	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي1945 قالمة	رئيسا
آسية بلخير	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي1945 قالمة	مشرفا ومقررا
رياض مزيان	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

- **قال الله تعالى :**

"وقل ربي زدني علما "

صدق الله العظيم

الآية:114 من سورة طه

- **قال رسول الله صل الله عليه وسلم:**

" اللهم أنفعني بما علمتني وعلمني ماينفعني وزدني علما."

شكر و تقدير

بداية نحمد الله ونشكره أن وفقنا لإنجاز هذه المذكرة وعملا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له "

قال الله تعالى

" وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ " سورة لقمان / الآية 12.

فالشكر لله أولا على منحه لي نعمة العلم و الإرادة على أداء هذا العمل المتواضع على أكمل وجه.

كما يشرفنا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتنا التي أشرفت على العمل وتابعت مراحل إعداده ومنحتنا الدعم والسند من جهدها ووقتها ولم تبخل علينا بنصائحها، الأستاذة الدكتورة الفاضلة " بلخير آسية ".

وشكرا لكل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة.

- **طواهرية صفاء**
- **كموش هند**

إهداء

الحمد لله الذي شرح صدري و أنار عقلي و دربي ،

أهدي ثمرة جهدي ؛

إلى من سهرت لراحتي و أفنت حياتها لأجلي و من أجل تعليمي ودراستي

إلى منبع العطاء و الحنان ، إلى قلب دام ينبض لي "أمي الغالية "

أطال الله عمرها

إلى عين تسهر علي خوفا من الأحزان ، إلى من علمتني دروس الحياة

ودروبها و أنارتها بدعواتها الدائمة إلى نور حياتي جدتي " خروفة "

حفظها الله تعالى .

إلى من اعتبرتهم سندي في الدنيا و أحيا لأجلهم "أبي" و أختي "خلود"

وخالاتي و إلى جميع العائلة فردا فردا.

إلى زميلتي في هذا البحث التي أحسنت رفقتي " كموش هند"

إلى من كان داعما و سندا لي متى احتجته في إنجاز هذه المذكرة

"لبيب"

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع

صفاء طواهرية

إهداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى نبع الحنان « أمي الغالية»

إلى الذي كان المربي والسند والحامي «أبي الغالي»

إلى أستاذتي المشرفة على المذكرة والتي لم تبخل علينا بمجهوداتها جعلها الله في ميزان حسناتها البروفيسورة «بلخير آسية»

إلى من وقفوا بجانبي وكانوا لي عونا إخوتي «ضياء،بسمة،بهاء»

إلى أعز الصديقات اللاتي أحبهم وأحترمهم إلى جميع أساتذتي

وإلى من تقاسمت معي إنجاز هذا العمل صديقتي «صفاء طواهرية»

حفظها الله

إلى كل من أحب أهدي لكم بحثي المتواضع

كموش هند

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الأمن السياحي: مدخل مفهومي

المبحث الأول : ماهية الأمن السياحي

المطلب الأول : مفهوم الأمن السياحي

المطلب الثاني: الخصائص الأمنية للسياحة

المطلب الثالث : أهمية الأمن السياحي

المبحث الثاني : أبعاد ومرتكزات الأمن السياحي

المطلب الأول : أبعاد الأمن السياحي

المطلب الثاني: مرتكزات الأمن السياحي

المبحث الثالث: مجالات ووسائل الأمن السياحي

المطلب الأول: مجالات الأمن السياحي

المطلب الثاني: وسائل الأمن السياحي

المبحث الرابع : تأثير العامل الأمني على اختيار الوجهة السياحية

المطلب الأول : الوجهة السياحية.

المطلب الثاني :العلاقة بين المخاطر البشرية والسياحة

المطلب الثالث : الإعلام والأمن السياحي

الفصل الثاني: واقع الأمن السياحي في الجزائر: الحقائق العامة والتحديات في الفترة (2015 – 2022)

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والخدماتية في الجزائر

المطلب الثاني: مقومات الأمن السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للسياحة في الجزائر والجهود المبذولة لتجاوزها في الفترة (2015-2022).

المطلب الأول: تأثير التهديدات الأمنية على تدفق نسبة السياح في الجزائر في الفترة (2015-2022)

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن السياحي في الجزائر

المبحث الثالث: تحديات ومتطلبات الأمن السياحي

المطلب الأول: تحديات الأمن السياحي في الجزائر

المطلب الثاني: متطلبات الأمن السياحي في الجزائر

مقدمة

مقدمة

تعد السياحة من أهم القطاعات التي شهدت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، باعتبارها من القطاعات الهامة في أي بلد، فهي تحتل مكانة مميزة لمعظم دول العالم سواء في الدول الصناعية الكبرى أو النامية، نظرا للأهمية الاقتصادية التي تحققها لهذه الدول، فقد أصبحت السياحة من ضروريات حياة الإنسان، الذي أصبح يتطلع للتنقل والتجوال من أجل اكتشاف مناطق وثقافات جديدة لإشباع رغبته في الحصول على المتعة والترفيه والراحة.

تختلف أساليب جذب السياح من دولة إلى أخرى وذلك حسب ما تمتلكه من مقومات، ولعل أهم هذه المقومات الأمن السياحي، الذي يعتبر من العوامل الرئيسية التي تتحكم في صناعة السياحة على المستوى المحلي والدولي، وذلك من خلال توفير مناخ آمن ومستقر في الأماكن السياحية، ومن هنا نجد أن الأمن السياحي في علاقة طردية مع جذب السياح فأينما وجد الأمن وجدوا ، وأينما غاب غابوا.

إن توفير الأمن وتأمين السياح والمنشات السياحية أصبح اليوم ضرورة حتمية في أي مقصد سياحي، بغية الحفاظ على تدفقات سياحية كبيرة وبالتالي تحقيق إيرادات مرتفعة من القطاع السياحي، باعتباره قطاعا استراتيجيا يحتل مكانة وأهمية كبيرة في اقتصاد الدولة، فهذا الأخير يبنى على ركائز أساسية ويعتبر الاستقرار السياسي أحد هذه الركائز، فهو مسألة جوهرية في تحقيق أهداف التنمية خاصة التنمية السياحية.

وقد عاشت الجزائر فترة طويلة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي إبان العشرية السوداء، ما أدى إلى انهيار اقتصادها في تلك الفترة، وهذا ما جعل الخبراء والقائمين على الدولة يبذلون جهودا جبارة لإعادة إحياء الاقتصاد الوطني، فركزوا على توفير الأمن بشتى الطرق من خلال برنامج المصالحة الوطنية الذي أتى ثماره في الفترة التي امتدت من سنة 2015 إلى سنة 2019 حيث أصبحت الجزائر مستقرة أمنيا وتستقطب السياح من مختلف دول العالم خصوصا بتطبيقها لمشروع التنمية السياحية لآفاق 2030، لكن القدر شاء غير ذلك إذ واجه العالم أزمة عدم استقرار من نوع آخر لم يكن في الحسبان وهي الأزمة البيولوجية (جائحة كورونا)، التي جمدت جميع القطاعات بالجزائر بما فيها قطاع السياحة الذي عانى لمدة ثلاث سنوات من سنة 2019 إلى 2021 من انهيار

شبه تام، وفي هذه الحقبة برز حجم وأهمية أمن وسلامة الأشخاص في تدفق السياح بالدرجة الأولى سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية التي تكون محور موضوعنا هذا والمتمثلة في:

1. إشكالية البحث

كيف أثر الوضع الأمني على تدفق السياح في الجزائر في الفترة 2015- 2022 ؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما المقصود بالأمن السياحي؟ وما هي أبعاده ومرتكزاته ؟**
- **ماهي العوامل الأمنية المتحكمة في اختيار الوجهة السياحية؟**
- **ماهي جهود الجزائر في توفير الأمن السياحي ؟**
- **ماهي التحديات التي تواجه الأمن السياحي في الجزائر وكيف تسعى الجزائر لمواجهتها ؟**

2. الفرضيات

في سعينا للإجابة على التساؤلات السابقة، نقوم باختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

كلما كان هناك حماية وتأمين للسياح كلما ساعد ذلك على استقطاب السياح.

الفرضيات الفرعية:

- كلما توفر الأمن السياحي كلما ازدهرت السياحة
- اضطراب الاستقرار الأمني والسياسي يؤثر على اختيار الوجهة السياحية.
- كلما توفر البلد على أجهزة أمنية للسياحة كلما ساعد ذلك على حماية وتأمين السياح.
- غياب الأمن وانتشار الجريمة من أهم التحديات التي تواجه قطاع السياحة.

3. أهمية الدراسة:

نوجزها فيمايلي:

- التعرف على ماهية الأمن السياحي ومجالاته؛
- التعرف على واقع الأمن السياحي في الجزائر؛
- التعرف على مختلف مقومات الأمن السياحي في الجزائر؛
- دور الدولة الجزائرية في تعزيز الأمن من أجل استقطاب أكبر عدد من السياح؛
- تسليط الضوء على مختلف التحديات التي تواجه الأمن السياحي في الجزائر ومتطلباته؛

4. أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيارنا لموضوع " الأمن السياحي في الجزائر: التحديات والمتطلبات" بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية قمنا بتصنيفها كما يلي :

أ. الأسباب الذاتية

- رغبتنا في دراسة موضوع الأمن السياحي والوقوف على حقيقته في الجزائر؛
- معرفة تأثير الأمن السياحي على تدفق عدد السياح في الجزائر؛
- رغبتنا الخاصة في معرفة النظرة التي يرى بها السياح الجزائر.

ب. الأسباب موضوعية

- الوقوف على مختلف التحديات الأمنية التي تعيق تدفق السياح (الأجانب والمحليين) ؛
- قلة الأبحاث الجامعية التي تناولت دراسة الأمن السياحي في الجزائر خلال الآونة الأخيرة خاصة في تخصص الاعمال السياحية بالإضافة إلى الأهمية البالغة لهذا الموضوع وحساسيته؛
- الرغبة في تقديم إضافة للأبحاث السابقة في إيجاد الحلول للتهديدات التي تحد من تدفق السياح إلى الجزائر.

5. أهداف الدراسة

- تقديم إضافة لتخصص إدارة الأعمال السياحية بقسم العلوم السياسية حول الأمن السياحي في الجزائر؛
- معرفة الخصائص الأمنية للسياحة؛

- معرفة أبعاد ومرتكزات الأمن السياحي؛
- التعرف على تأثير التهديدات على تدفق نسبة السياح.

6. المنهج المتبع

تفرض الدراسة العلمية لأي موضوع اتباع مجموعة من المناهج التي تحدد نمط التفكير في معالجة الموضوع، وبالنظر إلى خصوصية موضوعنا، فإن الدراسة الزمتنا باعتماد **منهج دراسة الحالة** ، وهو مجموعة من الخطوات التي يتمكن من خلالها الباحث من الدراسة الدقيقة لكافة الجوانب التي ترتبط بالظاهرة أو المشكلة، فلقد قمنا بإبراز أهم التهديدات التي واجهت الأمن السياحي في الجزائر قبيل انعدامه بسبب كوفيد 19 وأثنائه وبعده، وذلك بتركيز البحث على واقع الأمن السياحي في الجزائ ر في فترة 2015-2022

كم اعتمدنا **المنهج الإحصائي** وهو عبارة عن الأساليب والطرق الرقمية، وتستخدم هذه الأساليب في جمع كافة المعلومات الإحصائية والقيام بتحليلها، ومن ثم تقديم مجموعة من التفسيرات المنطقية لهذه البيانات، لذا ارتأينا إلى جمع ما أمكننا من إحصائيات تفيد موضوعنا هذا من موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر في الفترة المذكورة سابقا، سواءا من السياح الأجانب أو الجزائريين المقيمين بالخارج وكذا حركة المواطنين الجزائريين عبر الحدود، ثم قمنا بإدراجها في جدول وإسقاطها على منحنيات بيانية لتسهيل تحليلها وتفسيرها فيما بعد .

7. حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** يتناول موضوعنا أحد المواضيع المهمة في جذب السائح وهو موضوع الأمن السياحي كأحد أبعاد الأمن الوطني، وأبرز محدد لإستقطاب السياح وتنمية القطاع السياحي.
- **الحدود المكانية:** إرتأينا وبحكم إنتمائنا للجزائر دراسة واقع، تحديات، متطلبات الأمن السياحي في الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** ينحصر مجال دراسة موضوعنا في الفترة من 2015 إلى 2022 لحداثة التغيرات المتحكمة في الموضوع وقلة المراجع حولها.

8. هندسة الدراسة

بعد اختبار الفرضيات باستخدام المناهج العلمية ارتأينا أن يتم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان الأمن السياحي: مدخل مفهومي، يتضمن أربع مباحث، المبحث الأول معنون بماهية الأمن السياحي تناولنا فيه مفهوم الأمن السياحي، خصائصه وأهميته، والمبحث الثاني تحت عنوان أبعاد ومرتكزات الأمن السياحي، وتناولنا فيه بعض أبعاد الأمن السياحي كالبعد السياسي والإقتصادي، وتناولنا بعض المرتكزات كالأمن السياحي الإعلامي والتنموي، المبحث الثالث بعنوان مجالات ووسائل الأمن السياحي، حيث تناولنا في المجالات الأمن المادي كأمن المنشات وأمن العاملين وأمن السياح، أما في الوسائل تناولنا وسائل الحماية الداخلية، وسائل الحماية الخارجية ووسائل الأمن الخارجي ، المبحث الرابع معنون بتأثير العامل الأمني على اختيار الوجهة السياحية تناولنا فيه الوجهة السياحية، الصورة الذهنية الامنة في اختيار الوجهة السياحية، العلاقة بين المخاطر البشرية والسياحية والإعلام والأمن السياحي.

الفصل الثاني بعنوان واقع الأمن السياحي في الجزائر: الحقائق العامة والتحديات (2015 – 2022): يتضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول جاء بعنوان: المقومات السياحية في الجزائر، تناولنا في المطلب الاول المقومات الطبيعية والخدماتية في الجزائر، أما في المطلب الثاني: مقومات الأمن السياحي في الجزائر، المبحث الثاني بعنوان التهديدات الأمنية للسياحة في الجزائر والجهود المبذولة لتجاوزها في الفترة (2015–2022)، تناولنا في المطلب الأول: تأثير التهديدات الأمنية على تدفق نسبة السياح في الجزائر في الفترة (2015–2022) ، والمطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن السياحي في الجزائر، وفي المبحث الثالث بعنوان تحديات ومتطلبات الأمن السياحي في الجزائر حيث تناولنا في المطلب الأول: تحديات الأمن السياحي في الجزائر، أما في المطلب الثاني متطلبات الأمن السياحي في الجزائر.

الفصل الأول:

الأمن السياحي: مدخل مفهومي

تعد السياحة من الظواهر الانسانية منذ القدم، فالانسان في حالة دائمة من السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره، وسعيا وراء رزقه ومعاشه، وقد تطورت ظاهرة انتقال الانسان هذه لتصبح ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والاستجمام والتعرف على تقاليد الشعوب الأخرى وآثارها وثقافتها، لذلك أصبح من الضروري التركيز على معرفة الأمن السياحي وعلاقته بالسياحة وأهميته للارتقاء بهذه الظاهرة وتطويرها.

وللخوض أكثر في الأمن السياحي مضينا في تقسيم فصلنا هذا إلى أربعة مباحث كالآتي :

المبحث الأول : ماهية الأمن السياحي.

المبحث الثاني : أبعاد ومرتكزات الأمن السياحي .

المبحث الثالث : مجالات ووسائل الأمن السياحي .

المبحث الرابع : تأثير العامل الأمني على اختيار الوجهة السياحية

المبحث الأول : ماهية الأمن السياحي

الأمن هو مصدر استقرار الحياة وتطورها، وهذا التطور أدى إلى إزدهار الفلسفة المعاصرة للأمن اتجاه الفكر الأمني، بضبط السلوك الإنساني بهدف استقرار الأمن والنظام في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى توسع كبير في مفهوم الأمن وإجراءاته، حيث أصبح يشكل منظومة متداخلة ومتشابكة للأمن بمفهومه الشامل، فالدولة التي لا تستطيع تحقيق الأمن لمواطنيها لا تستطيع تحقيقه للسائح.

من هذا المنطلق فإن الأمن الشامل لأي مجتمع يحمل في ثناياه القدرة على تحقيق أمن السائح، وبالتالي يكون الأمن السياحي زيادة في تأكيد أمن السائح وتحقيق اطمئنانه ورضاه النفسي.

ولمعرفة ماهية الأمن السياحي توجب علينا ترتيب مطالب هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول : مفهوم الأمن السياحي

المطلب الثاني : الخصائص الأمنية للسياحة

المطلب الثالث : أهمية الأمن السياحي

المطلب الأول : مفهوم الأمن السياحي

يعتبر الأمن السياحي ركن أساسي في العملية السياحية، ومن أهم العناصر لتحقيق تنمية سياحية شاملة الأمر الذي ينعكس إيجابا في إثراء القطاع السياحي واستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، حيث يبعث الطمأنينة للسائح خلال زيارته للدول السياحية، ويعد موضوع الأمن السياحي من الموضوعات الجوهرية التي يركز عليها القطاع السياحي، حيث لا تقوم السياحة من دون توفر الأمن والاستقرار.

الفرع الأول: مفهوم الأمن

أولا : تعريف الأمن لغة واصطلاحا

يعتبر الأمن السياحي مطلبا أساسيا في صناعة السياحة في أي بلد، خصوصا في الدول التي بدأت تؤمن بأن الصناعة السياحية تقوم على أساس الأمن والاستقرار.

1- التعريف اللغوي:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".[1]

وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".[2]

2- التعريف الإصطلاحي :

يعتبر الأمن الحماية التي يوفرها كل مسؤول على الأفراد الراعي لهم كحماية الأب لأفراد أسرته وحماية زعيم القبيلة لأفرادها وبصورة أوسع حماية الدولة لأفرادها داخل إقليمها الجغرافي، وتختلف تعريفات مفهوم الأمن الشامل أو الأمن الوطني من تعريفات ضيقة إلى تعريفات شاملة [3].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير،القاهرة، دار المعارف، ص140.

[2] سورة قريش، الآيتان 3-4.

[3] عبد الرحمن آل حمد العلكمي، **الأمن جوهر السياحة** ،حلقة علمية حول الأمن السياحي، 11 أكتوبر 2012، تونس، ص05.

فيشير من يعرفه بتعريف ضيق إلى أنه :

"الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف أي عدم خوف الإنسان من التعرض للإكراه والأذى الحسي".

وبالمفهوم الاصطلاحي القانوني " الأمن هو الحماية القانونية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بواسطة القوانين الوضعية لتأمين الفرد داخل الدولة ضد الأخطار التي تهدد ماله ونفسه ".[1]

ثانيا : تعريفات مختلفة للأمن

اتجه الفكر إلى تصنيف ثلاثة مجالات للأمن ترتبط بنوعية الحياة التي يتولى كل منها تأمين مسارها حيث عرف الأمن من جوانب مختلفة:

– فهناك من يعرّف الأمن من الجانب السياسي بأنه: " الحماية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بحكم النظام ومسؤوليتها السيادية على إقليمها، وهذا يعني توافر الحماية لجميع نشاطات الحياة التي يمارسها الإنسان."

– وهناك من يعرف الأمن من الجانب الاجتماعي أنه:" محصلة لمجموعة من الأعمال والإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخليا و خارجيا. "

– هناك من يعرف الأمن الشامل على أنه : " اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية لحقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية" [2].

ومن أبرز ما كتب عن " الأمن " هو ما أوضحه " روبرت مكنمار " وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن "، حيث قال " إن الأمن يعني التطور والتانمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة " واستطرد قائلا " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل ".[3]

---

[1] بوسعدية رؤوف، غبولي منى، **آفاق تحقيق الأمن السياحي في الجزائر**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 04، 06 نوفمبر 2018، ص11.

[2] علي بن فايز الجحني، ذياب موسى، عبد العطي أحمد الصياد و محمد فاروق عبد الحميد، **الأمن السياحي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2004، المملكة العربية السعودية، ص46.

[3] محمد جمال مضلوم، **الأمن غير التقليدي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 4102، ص51.

ثالثا : علاقة الأمن الشامل بالأمن السياحي

يعتبر الأمن السياحي جزءا لايتجزأ من الأمن الاقتصادي، وهذا الأخير يعتبر بدوره جزءا من الأمن الشامل، فتحقق الأمن الشامل يؤدي بالضرورة إلى تطور وازدهار المجتمع، فلا شك أن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجنائي في أي بلد يساهم في تحقيق الأمن الشامل بدرجة كبيرة، وعلى عكس ذلك فإن أي اختلال في أي من هذه المجالات يؤدي إلى اختلال في الأمن الشامل.

وأمن أي مجتمع على قدر كبير من الحساسية بحيث أن تأثره لا يقتصر على الاختلالات الأمنية الداخلية، بل أنه يتأثر بأي أحداث أمنية كبيرة في المجتمعات المجاورة، فإذا كان مجتمع ما ينعم بأمن شامل ناتج من استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجنائي، فعليه توخي الحذر من الاختلالات الطارئة في المجتمعات المجاورة له.

فإذا كانت هناك اضطرابات أمنية سياسية في بلد ما، أو تنظيمات اجتماعية لا يسودها السلام الاجتماعي فإنه لا توجد سياحة آمنة، وكذلك في حالة تفشي الجرائم وتدهور المستوى المعيشي، وبالتالي فإن الأمن السياحي جزأ لا يتجزأ من عناصر الأمن الشامل المختلفة، بمعنى أنه لكي يتحقق الأمن السياحي يجب أن لايقف عند ضبط الجرائم المتعلقة بالنشاط السياحي فقط، بل يجب أن تتعدى إجراءاته حتى تستطيع إحداث شعور بالأمان في نفوس السائحين وجميع العاملين في القطاع السياحي[1] .

نستخلص مما سبق أن مفهوم الأمن الشامل يتضمن في بعده الاقتصادي مفهوم الأمن السياحي، ذلك على أساس الصلة القوية التي تربط السياحة بالاقتصاد كأحد الركائز المهمة للموارد الاقتصادية وبالتالي فإن تحقيق الأمن السياحي يرتبط بشدة بتحقيق الأنماط الأخرى من الأمن.

الفرع الثاني: مفهوم السياحة

للسياحة تعاريف متنوعة وذلك تبعا للتطورات التي شهدها هذا المصطلح، وكذلك اختلاف وجهات النظر لكل باحث، فمنهم من يرى بأن السياحة نشاط اقتصادي واجتماعي، ومنهم من يرى بأنها أداة لربط العلاقات بين الدول والشعوب، وعلى هذا الأساس يتم تعريف السياحة كالآتي:

[1] الشادلي رحماني بن عميرة، **دور القوانين والتشريعات العربية في تحقيق الأمن السياحي**، الحلقة العلمية بكلية التدريب، تونس 2012 ، ص05.

أولا: التعريف اللغوي للسياحة

تنوعت التعاريف اللغوية بالنسبة لمصطلح السياحة :

- سياحة: ساح يسيح. طواف في البلد تنزها وتفرجاً واستجماماً.[1]
- سيحا سيحاناً وسياحة وسيوحاً: ذهب في الأرض للعبادة والترهب، جال في البلاد للتنزه أو التفرج أو غير ذلك، فهو سائح سياح وسائحون والعامة تقول سواح.[2]
- سياحة: هي التنقل من بلد إلى آخر للنزهة والإستطلاع .
- السيح والسياحة والسيوح والسيحان: الذهاب في الأرض ومفارقة الأمصار.[3]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للسياحة

اختلف كثير من الاقتصاديين حول تعريف السياحة، وفيما يلي أهم التعاريف المقدمة:

- تعرف السياحة على أنها: " تنقل الناس بشكل مؤقت إلى أماكن خارج محلات سكنهم أو أعمالهم الاعتيادية، والنشاطات التي يقومون بها خلال الإقامة في تلك الأماكن والوسائل التي توفر إشباع حاجاتهم".[4]
- كما تعرف السياحة على أنها: " السفر قصد الترفيه عن النفس، أما السائح فهو الشخص الذي يسافر لتحقيق رغباته المعنوية والمادية".[5]
- وتعرف أيضا:" بأنها حركة يؤديها الأشخاص فرادى أو جماعة بهدف التنقل من مكان لآخر، لأغراض اجتماعية أو ترفيهية أو لقضاء الإجازات، أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات، أو

---

[1] جبران مسعود، **الرائد معجم ألفبائي في اللغة والأعلام**، بيروت ، دار العلم للملايين ، ص 508.

[2] لويس معلوف، **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، الطبعة الجديدة، الطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص366.

[3] بسام عبد الله، **قاموس نوبل عربي–عربي**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2011، ص414.

[4] نور الهدى بوطبة، **تنمية السياحة الداخلية في الجزائر: آفاق وتحديات**، الملتقى الدولي الأول حول: التسويق السياحي وتثمين صورة، الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 06–07 نوفمبر 2013، ص05.

[5] عبد الوهاب بن بريكة، محمد يزيد صالحي، **تسويق الخدمات الفندقية**، ملتقى دولي حول: التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار الجزائر وجهة الغد، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 06 و07 نوفمبر2013، ص07.

للعلاج والإستشفاء، وليس بهدف العمل والإقامة الدائمة ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى آخر أو حتى للعمل المؤقت.[1]

ثالثا: تعريف السياحة وفقا للمنظمات الدولية

تطرقنا سابقا إلى تعاريف مختلفة للسياحة(لغة واصطلاحا)، والآن سيتم التطرق إلى تعريف السياحة وفقا لبعض المنظمات الدولية.

1- تعريف السياحة حسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي سنة 1963 على أنها: "ظاهرة اجتماعية وانسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان اقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24ساعة، ولا تزيد عن 12 شهر بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو دراسة تاريخية، وهي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية".[2]

2- تعريف السياحة حسب تعريف المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفرنسي لسنة 1972 بأنها: " فن تلبية الرغبات شديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي".[3]

3- تعريف السياحة حسب تعريف مؤتمر أوتاوا الذي تم انعقاده في كندا سنة 1991 "هي مجموع الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى خارج بيئته المعتادة لمدة من الزمن، وأن لا يكون غرضه من السفر هو ممارسة نشاط يكتسب به دخلا في المكان الذي يسافر إليه".[4]

4- تعريف السياحة حسب تعريف المنظمة العالمية للسياحة "OMT" وضعت هذه الأخيرة عدة تعاريف والتي تتحكم الإحصاءات التفصيلية للسياحة، وذلك في سنة 1963 في مؤتمر نظمته حول السياحة الدولية، تتمثل في:

---

[1] خير الدين معطى الله وخديجة عزوزي، **واقع التسويق السياحي للسياحة الحموية في ولاية قالمة**، دراسة ميدانية، الملتقى الدولي الأول حول: التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار "الجزائر وجهة الغد"، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر يومي 16 و 17 نوفمبر 2013، ص06.

[2] عبد القادر عويبنان ، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000 – 2025) في ظل الاستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر السنة 2012-2013، ص09.

[3] عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص08.

[4] عبد القادر عويبنان، مرجع سابق، ص09.

- الزائر: هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة، وليس لممارسة مقابل أجر ويخص فئتين من الزوار.
- السواح : تكون سبب زيارتهم الراحة، الترفيه، قضاء العطل، الصحة، الدراسة، الرياضة، زيارة الأقارب ويمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه.
- المتنزهون هم الذين لا تتعدى مدة إقامتهم 24 ساعة وهم :

– الأشخاص الذين يسافرون لحضور الاجتماعات أو أداء المهمات.

– المشتركون في الرحلات البحرية على ظهور السفن، حتى وأن تعدت مدة اقامتهم 24 ساعة.

– الأشخاص الذين يتوقفون في الطرق حتى ولو زادوا مدة 24 ساعة. [1]

رابعا : تعريف السياحة حسب المشرع الجزائري

تبنى المشرع الجزائري تعريف السياحة وفقا لتعريف المنظمة العالمية للسياحة، كما أرفقها بمجموعة من المصطلحات السياحية وهي:

– الدخول: يعتبر داخلا كل مسافر عبر الحدود، ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور.

– المسافر: كل شخص الجزائر بغض النظر عن سبب دخوله ومهما كان مكان إقامته وجنسيته ويستثنى من ذلك الجوالين في رحلة بحرية.

– المقيمين: هم المسافرون غير المتنزهون والعابرين بالجزائر، باستثناء المتنزهون في الرحلة البحرية.

– غير المقيمين: هو كل شخص منحت له في الحدود تأشيرة عبور مدتها 5 أيام (للعابرين جوا).

– المتنزهون عن طريق الجولة البحرية: هم غير المقيمين، يستعملون الباخرة ذهابا وإيابا ويتخذونها مسكنا لهم طوال مدة الرحلة.

– الزائر: كل شخص داخل التراب الوطني وغير مقيم فيها بصفة دائمة، ولا يمارس فيها أية مهنة مقابل أجر وهذا التعريف يشمل فئتين هما: السائح والجوال.

– السائح: هو زائر لمدة محدودة على الأقل 24 ساعة ولا تزيد عن سنة في البلاد، لأسباب مختلفة منها الترفيه، زيارة الأقارب، قضاء العطلة، الصحة، الدراسة، الدين، الرياضة، زيارة الأقرب والإجتماعات..الخ.

[1] عبد القادر هدير، مرجع سابق، ص08.

- الجوال: هو زائر لمدة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد، هذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين الذين هم في جولة بحرية ماعدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية أنهم لم يدخلوا التراب الوطني فضلا عن سكان الحدود العاملين في الجزائر. [1]

وفي الأخير يمكن تعريف السياحة بأنها إنتقال الإنسان من مكان إلى آخر، سواء داخل الوطن أو خارجه بطريقة مشروعة و لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، بهدف الراحة والترفيه.

الفرع الثالث: مفهوم الأمن السياحي

مصطلح الأمن السياحي مركب من كلمتين " الأمن، السياحة" ولقد تطرقنا سابقا لتعريفهما، ولا يوجد تعريف محدد للأمن السياحي، لذا سنتطرق إلى مجموعة من التعريفات حتى نخلص إلى وضع تعريف شامل .

أولا: تعريفات مختلفة للأمن السياحي

من الصعب إعطاء تعريف واحد وشامل لمصطلح الأمن السياحي ولذلك بذِلت عدة مجهودات لتعريفه على النحو التالي:

- **الأمن السياحي:** مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بالجانب التربوي والعقاري والإجرائي التي تحقق ظروف جاذبة لتنقل الناس بغض النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم بطمأنينة وسهولة.[2]

- **يعرف الأمن السياحي:** توفير الظروف الملائمة للسياح من لحظة وصولهم حتى مغادرتهم، عن طريق تقديم جميع الخدمات السياحية التي تحقق رغباتهم في الاستمتاع بقضاء وقتهم في أمن واطمئنان.[3]

---

[1] دولي سعاد، **آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة ،2013-2014، ص05.

[2] فوزية برسولي وشيبان وردة، **دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة**، ملتقى حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر أيام 20/19 نوفمبر، 2012 جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص08.

[3] كافي مصطفى يوسف ، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، الطبعة 1 ، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع 2009م،ص167.

– **الأمن السياحي:** يعتبر الأمن السياحي أساس العملية السياحية ومن أهم عناصر الجذب لتحقيق سياحية مزدهرة مما ينعكس إيجابا على إثراء القطاع السياحي واستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، حيث يبث الطمأنينة للسائح خلال زيارته للدول السياحية، ومن بين المواضيع الأساسية التي يركز عليها القطاع السياحي هو الأمن السياحي فبدونه لا تقوم السياحة.[1]

– **الأمن السياحي:** هو مجموعة الإجراءات الادارية والأمنية التي تهدف إلى تأمين مسار السائح لتوفير مناخ يسوده الأمن والإستقرار، ولتحقيق أمن السائح يجب توفير كل الظروف الملائمة التي تجعل إقامته آمنة وسعيدة.[2]

من خلال ما سبق يمكن إعطاء التعريف التالي للأمن السياحي: هو الحماية القانونية الملزمة للدولة بتوفيرها ومنحها للسياح، وهذه الحماية تشمل أمن السائح في نفسه وماله وعرضه وكل ممتلكاته من أي اعتداءات أو ممارسات غير شرعية منذ دخوله حدود البلد المضيف إلى غاية مغادرته بسلامة.

ثانيا: عناصر الأمن السياحي

للأمن السياحي ثلاثة عناصر أساسية هي: الأمن، السائح وموضوع السياحة فلابد من توافره كعنصر أساسي، وموضوع الأمن فهما السائح كفرد، والسياحة كموضوع، وبالتالي فان الأمن السياحي يعني توفير الأمن لكل من السائح وموضوع السياحة، ويشمل أمن السائح كإنسان أمنه في نفسه وماله وممتلكاته وحمايته من الجرائم والإعتداءات التي يمكن أن تقع عليه، كما أن أمن موضوع السياحة يعني توفير الأمن للمنشآت السياحية والمواقع الطبيعية والأثرية والدينية والتاريخية والشكل التالي يوضح ذلك :[3]

[1] زيد منير سلمان، **الأمن والسلامة في المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص58.

[2] ساسان نبيلة، حليمي ليلى، "**دور الأمن السياحي في دعم صناعة السياحة في الجزائر**"، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولتية، المجلد 04، العدد 02، (28 جانفي 2021): ص 88 تم النشر: على الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/144112.

[3] علي بن فايز الجحني وآخرون، المرجع السابق، ص 10-11.

الشكل رقم 01: يمثل العناصر الأساسية للأمن

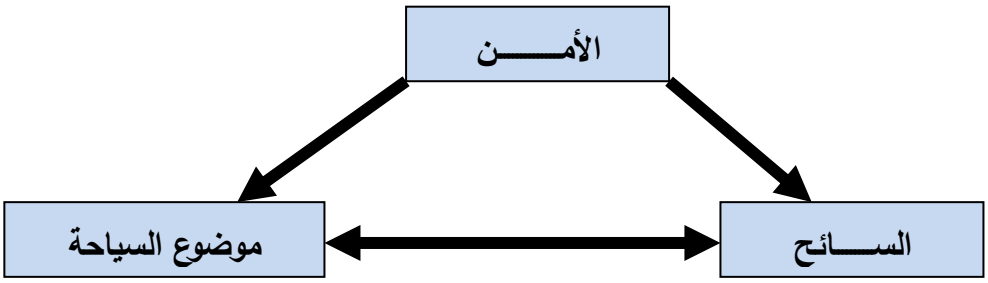

المصدر : علي بن فايز الجحني وآخرون، **الأمن السياحي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص10.

ثالثا: مراحل تطور مفهوم الأمن السياحي

بيَن كل من zimànyi و kovàri عام 2011 م أن مفهوم الأمن السياحي مر في ثلاثة مراحل رئيسية منذ عام 1950م وحتى الوقت الحاضر على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى(1950_1970)م**

اتخذ مفهوم الأمن السياحي شكل مبسط في المجال السياحي، واقتصر إلى قضايا السلامة العامة والصحة مثال السلامة على الطرق، توفر المياه الصالحة للشرب، وقد اتخذت المشاكل المتعلقة بالأمن السياحي في هذه المرحلة طابعا محليا ولم يكن لها أي تأثير على المستوى الإقليمي أو العالمي إلا في مجال السياسات المرتبطة بالنقل الدولي، كما أن المشاكل الأمنية في المجال السياحي محددة بالمكان والزمان، وحلها يعتمد على السياسات التي تتبعها حكومات الدول التي تتعرض لمثل هذه المشاكل. [1]

- **المرحلة الثانية (1970_1990) م**

توسع مفهوم الأمن السياحي نتيجة ظهور عوامل خطيرة تهدد المجال السياحي مثل أعمال خطف الطائرات، والأعمال الإرهابية والحروب، امتد مفهوم الأمن السياحي في هذه المرحلة من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي كما حدث في إقليم الشرق الأوسط، وإقليم الباسك وغيرها،

[1] رامي محمد الدهون، **العلاقة بين الأمن والسياحة: دراسة تحليلية لتنافسية الأمن السياحي الأردني في قطاع السياحة والسفر العالمي للفترة الممتدة مابين:(2007-2015 م)**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4، العدد1، (29 جانفي 2019) : ص229، تم النشر : على الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75833.

أصبح هناك بداية تعاون دولي واسع النطاق فيما يتعلق بالقضايا الأمنية كما بدأت منظمة السياحة العالمية بالإهتمام بقضايا أمن وسلامة السائح حيث تم إصدار إعلان لاهاي سنة 1989م، الذي ركز على قضايا تتعلق بأمن وسلامة السياح والمسافرين.

- **المرحلة الثالثة (1990 م _ الآن)**

أصبح مفهوم الأمن السياحي أكثر تعقيدا من المرحلتين السابقتين وامتدت مشكلة الأمن السياحي لتصبح مشكلة ذات بعد عالمي نتيجة العولمة التي عملت على زيادة التواصل بين الدول المجتمعات والثقافات في جميع أنحاء العالم نتيجة تطور الاتصالات المختلفة ووسائل النقل، وقد امتدت مشكلة الأمن السياحي في هذه المرحلة من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي إذ تزايد عدد الأماكن التي تفتقر إلى مقومات الأمن السياحي بالإضافة إلى تزايد المخاطر التي يتعرض لها السياح.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض في التدفقات السياحية على المستوى العالمي مثل التأثير السلبي، الذي تعرض له القطاع السياحي نتيجة أحداث 11 أيلول الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م.[1]

الفرع الرابع: العلاقة بين السياحة والأمن

يعد مفهوم الأمن السياحي أحد المفاهيم الأمنية الحديثة الذي يجمع بين موضوعين منفصلين أصلا، ليشكلا وحدة اصطلاحية ضمن أطر فلسفية وعلمية موضوعية تستجيب لدواعي الفكر المتجدد، وتتأثر محددات وقيم ومعايير ومجالات اختصاص موضوعي (الأمن والسياحة)، ومع ظهور المفهوم نشأت علاقة تكاملية بموجبها يتأثر ركنا المعادلة – الأمن والسياحة – ويؤثر أحدهما بالآخر، فالعلاقة دائما طردية بين السياحة والأمن، وأينما يكون الأمن مستتبا تكون السياحة مزدهرة، وحيثما يفقد الأمن والاستقرار تتقلص وتتلاشى فرص نجاح السياحة، ولهذا يقال أن السياحة متلازمة ومترابطة بشكل قوي و متين مع الأمن وذلك على النحو التالي:

1. لتحقيق إزدهار سياحي يجب أن يكون هناك تخطيط، هذا الأخير يقوم على عدة عوامل منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والطبيعية والبشرية والمقومات السياحية والإمكانات المتاحة

[1] رامي محمد الدهون، المرجع السابق ، ص 230.

والمتوقعة، ولا يمكن نجاح التخطيط والتنبوء بمعرفة مستقبل هذه العوامل في ظل ظروف غير أمنة وغير مستقرة.

2. لتحقيق الخطط المسطرة ضمن البرامج التنموية تتطلب توفير الأمن والاستقرار، وإلا ستبقى مجرد حبر على ورق.

3. هناك علاقة عكسية بين الخوف والسياحة، فوجود الخوف أو انعدام الأمن يؤثر سلبا على صناعة السياحة والعكس صحيح.

4. توفر الأمن و الاستقرار يتيح الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتوظيفها، مما يحقق تقدما اجتماعيا ونموا اقتصاديا.

5. وجود الأمن في أي دولة يشكل عامل جذب سياحي، ويؤثر إيجابا على سمعة الدولة عالميا وإقليميا، ويعزز من مردودها الاقتصادي.

6. ملازمة الأمن لصناعة السياحة، فصناعة السياحة تفرض على أي دولة سياحية أن تؤمن الاحتياجات وإشباع الرغبات المشروعة والخدمات المناسبة للسياح بشكل آمن من لحظة وصولهم إلى لحظة مغادرتهم البلاد.[1]

المطلب الثاني: الخصائص الأمنية للسياحة

تتصف السياحة بدرجة عالية من المخاطرة وعدم المرونة، أي أنها ليست لها القدرة على التكيف مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية و الأوضاع السلبية الطارئة، وتتصف بقدرة ضعيفة على العودة السريعة للانتعاش، فلا تعود إلى معدلاتها الطبيعية إلا بعد مرور فترة طويلة.

الفرع الأول: أسباب تعرض أمن السائح للخطر

يتصف السائح بخصائص تعرض أمنه للخطر منها:

1. جهل السائح: أي عدم معرفته بالوجهة السياحية من حيث عدم معرفته بالطرق والأماكن، الثقافة واللغة، السلوك، العادات والتقاليد.
2. عدم تركيز السائح: أي عدم الإنتباه إلى الإحتياطات الأمنية بسبب إنشغاله بالهدف الذي قدم لأجله وهو الترفيه والاستمتاع.

[1] بركات كامل المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، الطبعة الأولى، دار الفكر، 2009، ص 261.

3. ضيق وقت السائح: أي أنه يتخلى عن المطالبة بالحصول على حقوقه القانونية الناتجة عن أي إخلال بتلك الحقوق.[1]

الفرع الثاني : نوعية المخاطر المهددة لسلامة وأمن السائح

إن تحقيق أمن وسلامة السائح مطلب هام في نجاح السياحة، فالسائح قد يتعرض لمجموعة من المخاطر تكون سببا في نفوره وعدم معاودته لزيارة تلك المنطقة، و نحدد هذه المخاطر في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- **البيئة المؤسساتية والإنسانية:**

تتمثل المخاطر الإنسانية والمؤسساتية عندما يتعرض السائح للسرقة، النهب، الإحتيال والغش، و تعرضه لمختلف الجرائم مثل الجريمة المنظمة والإغتصاب والخطف والإرهاب، أو عدم الإستقرار السياسي أو التعصب الديني، وغياب أو نقص وسائل الحماية والأمن العام في المنطقة أو البلد.

- **علاقة السياحة مع القطاعات الأخرى:**

يؤدي ضعف التنسيق بين الإدارة في السياحة مع مختلف القطاعات الأخرى إلى حدوث خلل، وهذا الخلل ينعكس سلبا على الفوائد الإقتصادية للسياحة، ويتمثل هذا الخلل في عدم تطبيق المقاييس والمعايير الموضوعة للسلامة والأمن في المنشآت السياحية بشكل خاص، والمواقع السياحية والمنطقة بشكل عام، كما ينعكس على مستوى الإحترام لقواعد الاستثمار للبيئة، وانتشار الإهمال في تسهيلات السائح والغش التجاري، وكل هذا يؤدي إلى احتمال تعرض السائح للأذى وبالتالي عزوفه عن زيارة المنطقة. [2]

- **السياح:**

يمكن للسائح أن يخلق مشاكل لنفسه خاصة فيما يتعلق بأمنه وسلامته، فقد يقوم بأنشطة لا تناسب تلك المنطقة، مثل فعاليات الأحداث الرياضية وطريقة تشجيعه لها أو سلوكه الخاص في أنشطة الإجازات والإستجمام كالظهور بملابس غير لائقة في الشوارع المحافظة، أو حتى في نوع

---

[1] محسن أشرف، محسن محمد، **الإرهاب والسياحة: دراسة في دوافع استهداف التنظيمات الارهابية لصناعة السياحة،** ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية (أثر الأعمال الارهابية على السياحة)، سوريا، 2010 م، ص06.

[2] رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي،** الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 209.

وطريقة تناول المأكولات والمشروبات، وقد يجهل السائح بالتعليمات المتعلقة باحترام عادات السكان المحليين والقوانين المحلية ورسائل التوعية والإرشاد المتعلقة بالسائح وسلوكه المناسب في المنطقة المقصودة.[1]

الفرع الثالث : خصائص الأمن السياحي

الأمن السياحي يتمثل في الإجراءات التي تُتخذ والتشريعات التي تسن، وهدفها حماية أهم الركائز التي يقوم عليها اقتصاد الدولة وهو صناعة السياحة وتنميتها، وتتمثل في اللوائح وقرارات الضبط للأمن السياحي وجزاءات توقع على مخالفيها وأنظمة السياحة أو عدم الامتثال لأخلاقيات أعراف مهنة السياحة من جهة.

من جهة أخرى تتمثل أيضا في الإجراءات التي تُتخذ من قبل الأجهزة الأمنية من ناحية الإجراءات التي تُتخذ بعد وقوع أي انتهاك أو التخطيط المسبق الذي يساعد على تفادي وقوع الانتهاكات، ومنها ما يتعلق بأمن السائح كالمرافقة من وقت وصوله،أو ما تعلق بتقديم التسهيلات أو استقبال الشكاوى أو مراقبة الفعاليات السياحية.

وكذلك من خلال إعداد وتكوين الأفراد الذين يعملون في هذا المجال عن طريق توفير تربصات عملية لهم تساعدهم على مواجهة ما قد يعرقل الأمن، أو على التصدي لأية أعمال إرهابية تحدث في الأماكن السياحية أو المواقع الأثرية أو المنتجعات السياحية، وعليه يتميز الأمن السياحي بمجموعة خصائص تبين الأهمية الكبرى التي يتصف بها وهي كالاتي :[2]

– موسمي ومتذبذب: أي أنه مرتبط بفصل معين أو مكان معين، ومن بين العوامل التي تؤدي إلى الموسمية نذكر منها فترة العطل الصيفية والمدرسية والإجازات حيث تبلغ السياحة ذروتها في هاته الفترة في موسم معين.[3]

---

[1] رعد مجيد العاني، مرجع سابق ، ص 210.

[2] محمد بن ابراهيم الجعمان، **اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي**، مذكرة ماجيستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية العربية،2005، ص87.

[3] نصر حميداتو، **النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي** ، مذكرة مقمة لنيل شهاة الماستر قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2015، ص11.

– أنه مرتبط بالأوضاع الخارجية للدولة وبسمعتها وقدرتها العسكرية على حماية مواطنيها أصلا، وبالتالي حماية من يتواجد على أرضيها من أجانب.

– أنه متنوع بتنوع السياحة بين العلاجية والبيئية والجبلية والطبيعية والصحراوية والحموية وغيرها، فتختلف طريقة التعامل مع السياح وكذلك البيئة التي يتواجدون فيها، أما بالنسبة للإجراءات التي يتخذها القائمون على الأمن تختلف باختلاف المكان والزمان المقصودين بالزيارة.

– لتوفير الأمن السياحي يجب على الدولة أن تقوم بتوفير المنشات القاعدية و الإمكانيات البشرية المؤهلة وكذلك تكوين فرق من الأمن تكون متدربة ومتمكنة من حماية السياح خاصة في أوقات الذروة.

– يتأثر الأمن السياحي بمختلف العوامل منها الإقتصادية والإجتماعية و السياسية لسائدة في الدول التي تستقبل السياح (مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين، والمشكلات الإجتماعية، كالفقر والبطالة) فكل هذه العوامل تؤدي إلى عدم الشعور بالأمن والطمأنينة لدى السائح، وهذا مايؤدي إلى إنخفاض الطلب السياحي للدولة المستقبلة للسياح بشكل مفاجئ وملحوظ بغض النظر عن المقومات السياحية التي تزخر بها، ومن هنا يبرز مدى الارتباط القوي بين الأمن واستقرار المنطقة المستقبلة للسياح، وبين زيادة حجم الطلب السياحي عليها .

– يتأثر الأمن السياحي بالمرونة أي قابليته للتغير، تبعا للظروف والمؤثرات المختلفة السائدة في السوق السياحية الداخلية والخارجية، ومن بين أكثر العوامل التي يتأثر بها الأمن السياحي هو الوضع العام في البلاد، فكلما قلت أعمال الشغب والتهديدات توفر الأمن وتقل الحاجة إلى اللجوء إلى بعض الإجراءات الإستثنائية، كذلك يتأثر الأمن السياحي بعدد السياح الوافدين فكلما كان عدد السياح كبير كانت نسبة توفيره كبيرة .[1]

المطلب الثالث : أهمية الأمن السياحي

تكمن أهمية الأمن السياحي في:

– يعتبر الأمن السياحي من أهم مقومات السياحة التي تسعى أي دولة على توفيره، وأحد الركائز التي تقوم عليها الحركة السياحية، كما يعتبر من أساسيات الطلب السياحي الواجب توفرها في

[1] محمد بن ابراهيم الجعمان، المرجع السابق، ص88.

أي موقع سياحي في أي بلد، فصناعة السياحة أصبحت لاتهتم بالمنتج السياحي وكيفية التسويق له فقط، بل أصبح دورها يتعدى إلى توفير الحماية لمستهلكي المنتج وتوفير الأمن لهم.[1]

- تزايد المواسم السياحية مما يؤدي إلى ارتفاع الأرصدة من العملات وزيادة التعاملات اليومية في أسهم الخدمات على كافة أشكالها.

- يساهم في تطوير خطوط المواصلات الدولية وذلك بسبب الترابط والتكامل الذي يكون بين قطاع السياحة والنقل مما يؤدي إلى بروز علاقات اقتصادية دولية.

- إقامة علاقات سياحية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية السياحية سواء الرسمية أو غير رسمية مما يساهم في تعزيز العلاقات الإقتصادية.

- توفير رؤوس الأموال لبناء بنية تحتية مناسبة لتلبية الاحتياجات، سواء كانت خدمات أو فنادق أو مطاعم أو متنزهات سياحية.

- المساهمة في الرفع من استثمارات الدولة في المجال السياحي، ويعزز العلاقات السياحية بين الدول، من مؤتمرات وسياحة دينية وعلاجية وترفيهية.[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2016 .

[2] أحمد طيلب، **ثقافة الأمن السياحي"المحددات والأبعاد"**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، بتاريخ 02-06-2020، ص84.

المبحث الثاني : أبعاد ومرتكزات الأمن السياحي

لتحقيق الأمن السياحي يتوجب تحديد الأبعاد والمجالات التي تحدد بصورة أدق المرتكزات التي يبنى عليها الأمن السياحي عموما وعليه سنستعرض كل منها على حدا على النحو التالي:

المطلب الأول : أبعاد الأمن السياحي

الفرع الأول: البعد السياسي للأمن السياحي

من بين العوامل التي تتحكم في صناعة السياحة على المستوى المحلي والدولي هو الإستقرار السياسي، وذلك من خلال استقرار الظروف السياسية بالدول المتسقبلة للسياح، وكذلك في الدول المصدرة لها، فالسياسة السليمة التي تنتهجها الدولة تخلق لدى الشعب عامة مواقف واتجاهات وسلوكات تنشأ عنها محبة وصدق وثقة بين الحاكم والمحكوم، وينتج عنها الاطمئنان والاستقرار، فالأنظمة السياسية تعمل على تشجيع المبادئ الهادفة والسلوكات المرغوبة لدى الشعب، وغيرها من متطلبات الإصلاح والبناء من أجل تلبية حاجات المواطنين وإشباعها، ونشر روح العدل وتحقيق المساواة والحرية والأمن والاستقرار وإعطاء الشعب الفرصة في صناعة القرارات، وكذلك تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في ظل الأنظمة الدستورية الفاعلة، تكفل قيام المؤسسات الجماعية وتعطي المجالس المنتخبة حرية التعبير والدفاع عن مصالح الشعب.

وبعكس ذلك تختل أركان الأمن في المجتمع ويصبح هناك عدم استقرار أمني مما يعرقل تطبيق خطط التنمية السياحية فتبقى مجرد حبرا على ورق، بسبب ضعف الأمن الداخلي والصراعات، فيصبح عاجزا عن توفير الأمن لتيسير مرافق السياحة ويصرف السياح عن القيام بالرحلات السياحة بداعي التخوف الأمني، ولا يقل الأمن الخارجي أهمية عن الأمن الداخلي لما له انعكاسات سلبية على صناعة السياحة، وبناء على ذلك يمكن تحديد العوامل السياسية التي تؤثر على صناعة السياحة بمايلي:

1. إن المفهوم السياسي للاستقرار الداخلي هو ثبات نظام الحكم المطبق في الدولة، فالسائح يلجأ دائما إلى الدول التي يسودها الأمن الهدوء .[1]

[1] بركات كامل المهيرات، مرجع سابق، ص53.

2. إن طبيعة علاقة الدولة بالدول الأخرى من حيث وديتها وعدم تميزها بالتوتر الدائم وإمكانية إثارة النزاع فيها تكون مستبعدة هذا ما يعرف بالاستقرار الخارجي، حيث تتأثر الحركة السياحية في البلدان التي لا تعرف الاستقرار السياسي في الدول المحيطة بها، ومثالها النزاعات التي حدثت في لبنان وسوريا والعراق وإيران، أثرت على أغلب الدول العربية المجاورة لها.

3. التبعية السياسية ويقصد بها أن تكون دولة مجاورة لدولة عظمى أو تابعة لها ،مثل دولة إسرائيل التي تتبع الولايات المتحدة الأمريكية تبعية كاملة، وهذا يؤثر على عدد السياح القادمين حسب رغبة أمريكا وعلاقتها بالدول المضيفة، فعدد السياح والحركة السياحية في هذه الحالة تتأثر وترتبط بمدى رضى الدولة عن تلك الدول والتي عادة ما تكون دول عظمى مصدرة للسياح تعتبر سوق سياحي كبير.[1]

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي للأمن السياحي

يدل مفهوم الأمن الاقتصادي على مجموعة من الإجراءات التي تضمن تأمين كافة جوانب العملية الاقتصادية ككل، من خلال الرفع من قدرات الدولة على تحقيق خطط التنمية الاقتصادية للرفع من مستوى الرفاهية لدى شعبها، حيث توجد علاقة وطيدة بين خطط التنمية الشاملة والخطط الأمنية، سيما تلك التي تستهدف القطاع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أو القطاع البيئي، حيث أنها تساهم وتساعد على توطيد عوامل الاستقرار في المجتمع، والعلاقة هنا طردية، فكلما تطورت وتقدمت أنظمة المجتمع كان ذلك محققا للأمن والاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع.[2]

يتضمن الأمن الاقتصادي مجموعة من التدابير والإجراءات الأمنية التي تهدف إلى حماية مؤسسات الدولة ومصالحها الإقتصادية، فتساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الموارد و المصروفات وهذا ما يقضي على التبعية الدولة لدولة أخرى، وكذلك الوصول لنظم فاعلة لتوزيع المنتج الوطني حسب أولويته على مستحقيه من المواطنين، أو بين الأقاليم مما ينعكس على استقرار المجتمع لنظمه السياسية والاجتماعية.

فالإجراءات المتخذة من طرف الشرطة في الأمن الاقتصادي، فإنها تتمثل في مراقبة السلوكات والتصرفات الفردية و الجماعية في كافة المجالات الاقتصادية للتأكد من تطبيقها للقوانين التي تنظم

[1] بركات كامل المهيرات، المرجع السابق، ص53.

[2] علي بن فايز الجحني وآخرون، المرجع السابق، ص 48.

الحياة الاقتصادية، من أجل منع وقوع الجرائم بمختلف أنواعها، أو بضبطها واتخاذ التدابير العقابية القضائية اتجاهها بما يمنع الآخرين من الإقبال على ارتكاب ما يعرف بالجريمة الاقتصادية. [1]

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي للأمن السياحي

تسعى أي دولة للإهتمام وحماية المناطق السياحية وتجهيزها لاستقبال السياح، وتشمل هذه التجهيزات الفنادق، القرى السياحية والمنتجعات بالإضافة إلى مراكز الترفيه وطرق المواصلات، وذلك باستعمال الوسائل والطرق التكنولوجية الحديثة لمواكبة الحياة العصرية، والتي تنتج بيئة جديدة فيها قيم وتقاليد جديدة وغير مالوفة بصورة سريعة ومفاجئة لسكان هذه المنطقة والتي تكون مخالفة تماما لموروثاتهم الحضارية والاجتماعية والمعايير الخلقية التي نشأوا وتربوا عليها، مما يؤدي إلى تحولات وتغيرات جذرية تفرض لدى سكان المنطقة للتغيير من نمط سلوكهم وحياتهم .

فهناك بعض من المناطق تعاني من تدني مستويات المعيشة ونقص الامكانيات المتاحة، فيتأثر سكان المنطقة بعادات السياح وأنماط معيشتهم وقدراتهم المالية، مما يدفع بعض من سكان المنطقة لمحاولة تحقيق أرباح مادية سريعة، حتى ولو كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر فئة الوسطاء والطفيليين والمشجعين للسوق السوداء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات، وكذا المروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل التسلية والترفيه والمتعة والراحة .

ومن كل هذا يظهر اختلاف وتعارض بين سكان المنطقة والسواح القادمين من الخارج في الأفكار والأساليب، فتصرفات السياح وسلوكاتهم لا تعبر بالضرورة عن حياتهم اليومية التي يعيشونها في بلادهم، وإنما هذا راجع لعدة أسباب منها الميل إلى حب المغامرة وحب الاستطلاع والقيام بتجارب جديدة و محاولتهم التمتع بكل ما هو متاح، هذا الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الشعب المضيف وضيقه وشعوره بالمرارة والحقد ورفض السياحة بكل معانيها مما يؤثر في بنائها ونموها وازدهارها، لذلك يتوجب على الدولة توفير الأمن بهذه المناطق، أو توفير ما يسمى بالأمن السياحي، وهنا يبرز البعد الاجتماعي للأمن السياحي . [2]

[1] بركات كامل المهيرات، مرجع سابق، ص54.

[2] نفس المرجع السابق، ص56.

الفرع الرابع: البعد الثقافي للأمن السياحي

الثقافة هي مجموعة من المعتقدات والقيم السلوكية والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك المشتركة بين أعضاء المجتمع تنتقل من جيل إلى جيل. [1]

من هنا فإن الثقافة الخاصة للإنسان هي التي تحدد سلوكه، وهو المحيط الذي تنمو داخله شبكة العلاقات الاجتماعية، والنشاط السياحي ينطوي على هذا المحيط من التفاعل بين الثقافات، عن طريق اللقاءات بين المضيف والسائح عبر مجموعة من نشاطات السياح و مختلف العمليات السياحية، والتي تربط بشكل أو بآخر مسارات هذه العلاقة، وبذلك ستظهر بأنها مواكبة وفق مقتضيات مكان وزمان الظاهرة السياحية وما يتم اكتسابه من تجارب ومعارف جديدة، وبالتالي فهي تشكل فهما وإدراكا لسمة الثقافات النسبية بما تمتلكه من خصوصية واستقلالية ذاتية، بحيث تسمح هذه العلاقة من التأثير في المجتمع المضيف بدرجة من التغيرات الثقافية على مستوى العلاقة مع أعضاء الجماعة الوافدة والعلاقة داخل إطار أعضاء المجتمع المحلي.[2]

الفرع الخامس: البعد الصحي والبيئي للأمن السياحي

لمعرفة البعد الصحي للأمن السياحي يجب تحديد مفهوم السياحة العلاجية فالسياحة العلاجية هي سياحة لعلاج النفس والجسد معا، والتداوي من بعض أمراض الجسد والترويح عن النفس وإعادة النشاط للجسم للحصول على صحة نفسية وجسدية جيدة والشفاء من بعض الأمراض، وتقسم السياحة العلاجية على هذا الأساس إلى قسمين، السياحة العلاجية هي التي تكون في المستشفيات المزودة بأحدث التقنيات الحديثة ومختلف التجهيزات والإطارات الطبية المؤهلة ذات الكفاءة العالية وكذلك في المراكز الطبية.

أما القسم الثاني فهو السياحة الاستشفائية التي تعتمد بالدرجة الأولى على العناصر الطبيعية الموجودة في المياه المعدنية الحارة والكبريتية والرمال والشمس والمعروفة بالسياحة الحموية، يشمل البعد الصحي في تحقيق الأمن السياحي من خلال توفير الأمن الصحي الشامل في الدولة المستقبلة

[1] بركات كامل المهيرات، المرجع السابق، ص57.

[2] علي بن فايز الجحني وآخرون، مرجع سابق،ص85.

للسياح من الأوبئة والأمراض السارية والمعدية لسكانه عن طريق توفير الرعاية الصحية العالية المستوى لمختلف المستويات سواء الفردية والجماعية.[1]

كما يشمل كذلك حالة البلاد المصدرة للسياح والسياح أنفسهم والحرص على خلوهم من الأمراض السارية والمعدية، فالبيئة النظيفة والتي تكون خالية من الأمراض السارية والمعدية تجلب السياح وتغريهم بالقدوم إليها مع توفر الخدمات السياحية الأخرى بجودة عالية، والعكس صحيح، ويتمثل البعد البيئي للأمن السياحي حول مفهوم السياحة البيئية التي تعتبر من بين أهم مكونات العملية السياحية أو النشاط السياحي.

حيث عرفها الصندوق العالمي للبيئة على أنها: السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنه الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي و الحاضر.[2]

المطلب الثاني: مرتكزات الأمن السياحي

يقصد بأمن السائح هو توفير الطمأنينة والهدوء والأمان للسائح من لحظة وصوله للبلاد إلى غاية وقت مغادرته منها وتوفير متطلباته واحتياجاته المشروعة، ومن أجل حركة السياح يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات التالية:

الفرع الأول :الأمن السياحي الإعلامي

الأمن السياحي الإعلامي هو مجموعة من البرامج الهادفة التوجيهية والتثقيفية المختصة التي تبث للتوجيه من خلال وسائل الاعلام المختلفة من أجل نشر الوعي السياحي والتعريف بالدور الذي تلعبه صناعة السياحة في الإقتصاد وذلك من خلال :

– الوصول إلى مستوى عالي من الوعي السياحي والحضاري لدى جمهور المواطنين في الدول التي تستقبل للسياح.

– تزويد الجماهير بالمعلومات الأمنية التي لها علاقة بالنشاط السياحي ومعدلات الحركة السياحية وأهمية تناميها والآثار الإيجابية.

---

[1] بركات كامل المهيرات، مرجع سابق، ص77.

[2] المرجع نفسه، ص77.

– الموضوعية في نشر الأخبار وعدم المبالغة من قبل وسائل الإعلام خاصة فيما يتم تناوله من أحداث عدائية سواء تعرضت له الدول المضيفة أو غيرها للسياح ومالبساتها الحقيقية وأثارها وتحليل الأحداث من ذوي الخبرة بأبعادها وملابستها الحقيقية وآثارها وانعكاساتها لخلق ثقافة أمنية لدى جمهور الدولة المضيفة للسياح.[1]

الفرع الثاني :الأمن السياحي التنموي

لتحقيق الأهداف التنموية للسياحة كصناعة وكنشاط اجتماعي لابد أن يكون هناك بذل جهد كبير وفعال وكذلك انصهار وتلاحم كافة قطاعات المجتمع في جهد متكامل من خلال الجوانب التالية:

1. مراعاة الأمن والثقافة الوطنية لقطاعات الأمن المختلفة.
2. تشجيع وتثمين مشاركة المواطنين المحلية.
3. القيام بعرض مختلف البرامج التدريبية والثقافية والسياحية للمواطنين.

وذلك خلال خطة وطنية ترمي إلى خلق نسيج مجتمعي سياحي يتمتع بالوعي والرقي الحضاري والتوافق أمنيا وسلوكيا مع المستهدفات المرجوة من السياحة كصناعة. [2]

الفرع الثالث :الأمن السياحي الاجتماعي

لكي تكون هناك عملية تنمية ينبغي على كل القطاعات السياحية أن تؤدي وظائفها ودروها في صناعة السياحة، وتبرز قدرتها الاقتصادية في خلق فرص عمل جديدة مباشرة في القطاعات السياحية المختلفة بما يتناسب مع حجم الإستثمارات والتوسع في مجالاته من جهة، وغير مباشرة بالصناعات والقطاعات الاقتصادية الاخرى سواء كانت خدمية أو منتجة، وهذا سيؤدي حتما إلى الخفض من حجم البطالة في الدول وهذا ما يؤثر إيجابيا للتقليل والحد من معدلات الجريمة بشتى أنواعها وصورها.

[1] زيداني فتح الله، **الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

هنا تأتي الممارسات الأمنية ومعدلات انجازها ونجاحاتها محققة الإستقرار الأمني المطلوب وخاصة فيما يتصل بالسيطرة والتقليل من حجم الجريمة، فضلا عن سرعة الضبط وتقديم المساعدة على الصعيد الإنساني للسائح بالإضافة لتحقيق السلامة والأمان والطمأنينة في كافة الفضاءات التي يتحرك فيه السائح على مدار مدة إقامته عبر الزمان والمكان ليحقق أقصى درجات الإشباع و الرضا دون أدنى قيود أمنية أو تحذيرية. [1]

الفرع الرابع : الأمن السياحي الديني

يشكل الإنتماء الديني والعقائدي في الدول المرسلة للسياح والمستقبلة لهم، قدسية بالغة في النفوس لا يمكن المساس بها أو الإعتداء عليها، وهي على قدر تنوعها من حيث العقيدة ودور العبادة التي تمارس فيها، يجب أن تكون مشمولة بالحماية والتأمين على مستوى التشريعات والقوانين والإجراءات الإدارية والتنظيمية للدولة، كما يجب أن تحظى بالاحترام المتبادل من قبل الضيف. [2]

من هنا يمثل الإلتزام والانضباط من جانب السياح القادمين على تنفيذ هذه البرامج ومدى الوعي الحضاري لمواطني الدولة المضيفة، النموذج العصري لاحترام القيمة الفكرية والروحية والدينية للسياح، ومن توضيح المعايير الحاكمة لضمان الاستدامة والتواصل لهذه الأماكن السياحية الدينية.[3]

[1] زيداني فتح الله، المرجع السابق، ص 18.

[2] علي بن فايز الجحني وآخرون ، مرجع سابق، ص33.

[3] بركات كامل المهيرات، مرجع سابق، ص43.

المبحث الثالث: مجالات ووسائل الأمن السياحي

يلعب الأمن السياحي دورا مهما في معظم مجالات حياة الأفراد كما أنه يأخذ الدرجة الأولى في مجموعة معينة من المجالات، وسنتطرق لها بالتدقيق في المطلب الأول تحت عنوان مجالات الأمن السياحي، كما سيتم التطرق في المطلب الثاني إلى مجموع الوسائل التي يتولاها الأمن السياحي تحت عنوان وسائل الأمن السياحي .

المطلب الأول: مجالات الأمن السياحي

إن الأمن السياحي لايشمل فقط مجال السياحة من خلال توفير أمن السائح في نفسه وماله وممتلكاته بل يتعدى إلى مجالات أخرى سيتم التعرف عليها في هذا المطلب:

الفرع الأول: الأمن المادي ويشمل بدوره على:

أولا: أمن المنشات: يحتوي على ما يلي:

- الفنادق والمطارات
- المباني ذات الطابع الديني والحضاري والأثري والسياحي.
- مكونات البنى التحتية التي يتم استعمالها من طرف السياح أو المواطنين
- وسائل التنقل البرية والبحرية والجوية.

ثانيا: أمن المواقع الأثرية: ويشمل حمايتها من:

- السرقة والتلاعب بها.
- التزوير والتشويه.
- التخريب والفساد.

ثالثا: أمن المواقع الطبيعية ويشمل ما يلي:

- حماية الغابات من الحرائق ومن كافة أنواع التخريب والمحافظة عليها وحماية الأشجار من القطع.
- حماية الآبار والمياه والأنهار، وخزانات المياه من التلوث.
- حماية الحيوانات البرية والطيور بمختلف أنواعها من الصيد.[1]

[1] علي بن فايز الجحني وآخرون، مرجع سابق، ص12.

الفرع الثاني: أمن العاملين

يشمل أمن الأفراد في القطاع السياحي وقطاع الخدمات المجاورة للسياحة ويشمل:

- أمن نظم التشغيل(الفنادق، مكاتب السياحة، وكالات السياحة والأسفار....الخ).
- أمن العاملين وسلامتهم.
- أمن موظفي وكلات السياحة والأسفار.
- أمن العاملين في المواقع الأثرية والحضارية والسياحية.
- أمن العاملين في المحميات الطبيعية.

الفرع الثالث: أمن السياح

يقصد به توفير الأمن للأفراد وممتلكاتهم عامة من لحظة وصولهم إلى البلد المضيف إلى غاية مغادرتهم ذلك البلد، ويجب أن يتوفر على ما يلي:

- حمايتهم من النهب والإستغلال والمعاملة السيئة، وأن لا يكونوا ضحايا للجرائم مثل الإرهاب.
- أمن ممتلكاتهم من النهب والسرقة.
- أمن المكان الذين يقيمون فيه من فنادق وشقق وبيوت للضيافة وغيرها.
- الحفاظ على أمن صحتهم من الأمراض بمختلف أنواعها وتعرضها لأي شيء آخر من الفيروسات.
- السهر على توفير الأمن الغذائي للسائحين.[1]

الفرع الرابع: أمن المواصلات والاتصالات

يكون عن طريق حماية السياح وتأمين تنقلات وحركة الأفواج السياحية وذلك من خلال :

- أمن وسائل المواصلات من تعرضها للحوادث أو الاختطاف أو من الإرهاب.
- أمن وسائل الاتصال والمواصلات بصفة عامة.
- حماية خصوصيات السياح ومعلوماتهم الشخصية وحرياتهم العامة في إطار الثوابت الشرعية.

[1] علي بن فايز الجحني وآخرون، المرجع السابق، ص ص 12-13.

- الأدلاء السياحيين: كل شخص سائق هو دليل سياحي غير رسمي، أما الأدلاء السياحيين الرسميين يجب أن يكونوا مختصين ومؤهلين خاصة من قبل الوكالات السياحية والشركات السياحية التي تنظم الرحلات السياحية الداخلية والخارجية.[1]

المطلب الثاني: وسائل الأمن السياحي

نظرا لحساسية القطاع السياحي وتأثره بالظروف السياسية الغير مستقرة ومختلف العمليات الإرهابية فإن التحديات الأمنية تشكل هاجسا لصناعة السياحة أمام الدول، وسيتم ذكر أهم الوسائل المعتمدة لتوفير الحماية الأمنية للسائح والمنشآت السياحية:

الفرع الأول: وسائل الحماية الداخلية

و تنقسم إلى قسمين:

أولا: الوسائل البشرية:

تعد الوسائل البشرية عنصر مهم وأساسي لحماية السياحة والسياح من خلال الشرطة السياحية والأجهزة الأمنية، لفرض الأمن وتأمين الحراسة على المواقع السياحية الطبيعية والأثرية ومرافقها.

ثانيا: التشريعات والقوانين والإجراءات الجنائية:

تسمح التشريعات والقوانين لرجال الأمن وأفراد الشرطة السياحية من الإستناد عليها، فلا يمكن لهم القيام بواجباتهم وتأمين العملية السياحية بدون تشريعات وقوانين، لتنفيذ عمليات ومهام الجمارك وإجراءات الجوازات العامة وضبط عملية دخول وخروج السياح عبر النقاط الحدودية وباقي المهام التي من شأنها تأمين وحماية العملية السياحية برمتها. [2]

الفرع الثاني: وسائل الحماية المادية

تعمل الحماية الدولية على توفير عناصر السلامة العامة في المؤسسات والمرافق السياحية، كتوفير وسائل إطفاء الحرائق والتأكد من كفاءتها وتلاؤمها مع المرافق، وتجنب إشعال النيران بالقرب

---

[1] محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفس، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية العريقة للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 37.

[2] الكافي مصطفى يوسف ، مرجع سابق، ص 20.

من الموجودات الأثرية، وتزويد المنشآت السياحية بمخارج الطوارئ وتوفير الإضاءة البديلة وتجهيز المباني باللوحات الإرشادية، أما عن حماية الآثار والمواقع السياحية، فإنه يجب حمايتها من الفيضانات والكوارث الطبيعية المختلفة والتخريب أثناء الكوارث، كما أن اختيار مواقع المنشآت السياحية وتنفيذها وفقا لمخططات هندسية يتم فيها مراعاة القواعد الحديثة للبناء أو إقامتها في أماكن يمكن أن تتعرض بالمستقبل إلى الفيضانات، أو الانزلاقات الأرضية تعد من وسائل الحماية المادية. [1]

الفرع الثالث: وسائل إعداد الكوادر الأمنية في قطاع السياحة والآثار

وهذه الوسائل يجب أن تتلاءم مع مجال الأمن التدريبي المتعلق بتأهيل الجهات التي لها علاقة بالسياحة والآثار وكذلك إعداد البرامج التدريبية، خاصة فيما يتعلق بالتدريب السياحي والواجبات الأمنية لحماية السياحة والآثار وكيفية رصد الظواهر الإجرامية المتعلقة بالسياح.

الفرع الرابع: وسائل الحماية الإلكترونية

وهي مجموعة من التقنيات الحديثة والمتطورة التي تعمل على مراقبة المتاحف والمعارض والمطارات، ومداخل الفنادق والمساحات الخارجية والأماكن السياحية الهامة، مثل الإنذار الآلي ووسائل التحكم التلقائية والمجسمات الإلكترونية، ومانعات الصواعق وتركيبها على المباني الأثرية والسياحية، والرقابة الإلكترونية الدائمة (Electronic Control) باستعمال الكاميرات المتحركة تلقائيا، وكذلك الربط مع الأجهزة الأمنية ورفع الجاهزية ولسرعة التبليغ عن وقوع أية حوادث، حيث تعتبر المخاطر الأمنية الدافع الأساسي للإنفاق العام على أمن المعلومات. [2]

الفرع الخامس: وسائل الأمن الخارجي

وتتمثل في الجهود المبذولة من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وهناك جهود دولية في هذا الصدد من خلال بعض المنظمات، مثل: المجلس العالمي للسفر والسياحة، المنظمة العالمية

[1] الكافي مصطفى يوسف، المرجع السابق، ص 387.

[2] خالد رجم، خولة واصل، الويزة سعادة، **واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر"دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال"**، مجلة – النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية ، جامعة أدرار، المجلد 1 العدد 1. ديسمبر 2118، من الرابط https: //www. asjp. cerist. dz/en/article/12271، ص50.

للسياحةWTO، ومجلس الأرض وذلك لوضع برامج لصناعة السفر والسياحة نحو تنمية متواصلة ومستدامة بيئيا

وأجمع الباحثون على أن الإضطرابات السياسية والإرهابية تؤثر سلبا على التنمية السياحية والإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، وأن تأثير عدم الإستقرار السياسي كالحروب على السياحة الوافدة يكون تأثيره أقوى بكثير من تأثير الهجمات الإرهابية. [1]

[1] خالد رجم وآخرون، المرجع السابق، ص50.

المبحث الرابع : تأثير العامل الأمني على اختيار الوجهة السياحية

إن التهديدات الأمنية والحروب والإنقلابات والعنف السياسي والإرهاب يؤثرون بشكل كبير على السياحة بصفة عامة، وعلى الوجهة السياحية بصفة خاصة، فالسياحة صناعة حساسة للأزمات الدولية والإقليمية، كالإرهاب وأعمال العنف والحروب، مثلما هي حساسة بالجرائم والفساد وغيرها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى بعض العوامل التي تأثر على السائح في إختيار وجهته السياحية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالآتي :

المطلب الأول : الوجهة السياحية.

ينظر السائح إلى مختلف المناطق السياحية دون أن يعلم أي وجهة سياحية سيختار، ولكن من خلال اعتماده على المقومات التي تميز الوجهة السياحية عن غيرها فهي تعتبر المحدد الرئيسي لاختياره لها.

الفرع الأول : مفهوم الوجهة السياحية

أولا: تعريف الوجهة السياحية

يمكن تعريف الوجهة السياحية على أنها حيز جغرافي أو مكان يتميز بمجموعة من المقومات والمؤهلات السياحية التي لها قيمة في نظر السياح.

وهناك من يرى بأنها: مزيج من العناصر المتداخلة الموجودة في مكان معين والتي تتمثل في مقومات الجذب السياحي والوسائل والتسهيلات، النقل بكل أنواعه، فإذا توفرت هذه العناصر مع بعضها فإنها تعطي للسائح عطلة مريحة وهادئة.[1]

[1] بلقاسم تويزة، عيسى نجمي، **دور رأس المال الاجتماعي المحلي في التنمية السياحية المستدامة**، ملتقى دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 26 و27 نوفمبر 2018 ، ص 5.

كما يمكن تعريفها أيضا أنها: المكان الذي يتواجد فيه المنتج السياحي أو المنتجات السياحية وتضم كل أشكال التنظيم والتشغيل السياحية التي تتم في حدودها الجغرافية (النقل، الفنادق، المغريات السياحية، ...الخ).

كما أن الوجهة بالمعنى الحرفي هي أن تشمل كل شيء في منطقة معينة فهي تشمل السكان والصناعات المختلفة والمناظر الطبيعية... الخ .[1]

وعليه يمكن استنتاج بأن الوجهة السياحية تعبر عن العناصر التالية:

- مكان أو رقعة جغرافية تضم كل من السياح وأهالي تلك المنطقة، في حالة من التعايش السلمي يضمن الأمن والأمان للطرفين.
- مكان جغرافي يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات نادرة الوجود والفريدة من نوعها التي لها قدرة فائقة على استقطاب السياح من كل مكان، ذات مميزات جمالية وجذابة، قد تكون: طبيعية، ثقافية، أثرية،...أو مزيج من الكل.
- حيز جغرافي يتضمن مختلف عناصر الجذب السياحي، منتجات سياحية متنوعة (أصناف سياحية) خدمات سياحية أساسية وأخرى ثانوية، سهولة الاتصال والمواصلات، الأمن وحسن الضيافة، ومختلف التسهيلات المحفزة للسياح والسياحة.

ثانيا: خصائص الوجهة السياحية

تتسم الوجهة السياحية بالخصائص التالية:

- الوجهة السياحية عبارة عن نظام.
- تعتبر الوجهة السياحية جزء هام من المنتج السياحي.
- الوجهة السياحية تكون ساكنة أو متحركة.
- الوجهة السياحية مزيج من الظروف الطبيعية. [2]

[1] سعيد البطوطي، **التسويق السياحي**، مصر: مكتبة الانجلو المصرية ، 2012، ص 325.

[2] بلقاسم تويزة، **الترويج السياحي واثره على تفعيل السياحة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر03، 2016، ص 75-76.

الفرع الثاني : دور الصورة الذهنية الآمنة في اختيار الوجهة السياحية

إن الاهتمام المتزايد بتنمية قيمة البلد لدى السائح نابع من الأهمية الحيوية التي تسجل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ويظهر ذلك أساسا في العوائد المالية التي تحققها الصناعة السياحة التي تم استثمارها بالطرق الملائمة.[1]

ونظرا للقيمة الكبيرة للوجهة السياحية لدى السائح، فإن الصورة الذهنية للوجهة السياحية هو أن الصورة الذهنية المعرفية[2] العامل الأكبر الذي يوضح عملية التقييم والاختيار بين الوجهات السياحية للوجهة والصورة الذهنية العاطفية للوجهة السياحية هما بعد أن يؤثران إيجابا في تكوين الصورة الذهنية الإجمالية للوجهة السياحية لدى السائح المحتمل، وهذه الأخيرة تؤثر بدورها علانية الزيارة وعلى نية نصح الآخرين بالوجهة السياحية.[3]

من العناصر المعززة للصورة الذهنية للوجهة السياحية هو انسجام مختلف المعلومات التي يستقبلها السياح المستهدفين بالوجهة السياحية والتي تعطيهم إحساس بالأمن والاطمئنان وكذا فإن تعدد مصادر المعلومة الواحدة يؤثر أفضل من تكرار المعلومة من نفس المصدر، فعلى المؤسسات والحكومات أن تنوع من المصادر التي من خلالها ترسل معلومات قيمة وذات مصداقية لتكوين صورة ذهنية قوية عن أمن واستقرار وجذب الوجهة السياحية ما يؤدي إلى تأثير قوي في اختيارها من قبل السائح .[4]

---

[1] نورالدين بربار و لرادي سفيان، **إدارة الصورة الذهنية للوجهات السياحية – نموذج مقترح** – ، جامعة البليدة 2،الجزائر، 2017/09/01 ، ص29.

[2] Gallarza, M., S. Gil, and G. Calderon (2002) « **Destination Image: Towards a Conceptual Framework** » Annals of Tourism Research, Vol.29, pp.56-78

[3] Qu, Hailin., Kim, Lisa Hyunjung. & Im, Holly Hyunjung. (2011**). A model of destination branding: Integrating the. concepts of the branding and destination image**. **Tourism Management** Vol.32, pp.465-476

[4] نورالدين بربار و لرادي سفيان، مرجع سابق ، ص 40.

المطلب الثاني :العلاقة بين المخاطر البشرية والسياحة

تتكون المخاطر البشرية التي تؤثر على القطاع السياحي كما صنفتها منظمة السياحة العالميةWTO بالجرائم السياحية والعمليات الإرهابية والحروب والإضطرابات السياسية المختلفة.....الخ ويلعب العالم دورا هاما في نقل الواقع والأخبار عن مثل هذه المخاطر في حالة وقوعها والتأثير بشكل سلبي على صورة الوجهة السياحية للمناطق المتضررة، وسيتم دراسة الأمن السياحي من خلال دراسة المخاطر البشرية وتأثيرها على السياحة على النحو التالي.

الفرع الأول :الجرائم السياحية وتأثيرها على السياحة

تتشوه صورة المقصد السياحي بفعل الجرائم التي تحدث ضد السياح، لذا فإن من أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق سياحة ناجحة في الدولة هو توفير بيئة آمنة وخالية من الجرائم، وضمان سلامة السياح، وتساهم التغطية الإعلامية للجرائم التي تحدث في التأثير على التصور العام للسلامة في مواقع معينة.

تتزايد الجرائم بشكل عام في البيئة السياحية لأسباب متعددة أهمها أن السياح يحملون مبالغ مالية كبيرة والأشياء الثمينة الأخرى التي تجعلهم هدفا للجناة، وأن الكثير منهم يقومون بالإبلاغ عن الجرائم التي تعرضوا لها والشهادة ضد المشتبه بهم، وهم بصورة عامة يتجنبون المشاكل المختلفة التي يمكن أن تؤثر على رحلتهم السياحية. [1]

الفرع الثاني : الإرهاب وتأثيره على السياحة

من بين العوامل التي تؤثر سلبا على صناعة السياحة هو الإرهاب، فتنعكس أثاره السلبية على المؤسسات الرسمية والخاصة والعامة في القطاع السياحي كالشركات السياحية والعمالة، والفنادق، ومن أمثلة على ذلك تأثير أحداث القصر التي تعرضت لها مصر عام 1992م على السياحة فيها، وتأثير أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م على تراجع السياحة في كثير من الدول كالأردن.

[1] رامي محمد الدهون، مرجع سابق ، ص232.

فتؤدي الأعمال الإرهابية إلى خلق أزمة في المقصد السياحي من خلال تشويه صورة وسلامة الأمن السياحي في المنطقة مما يهدد استدامة السياحة فيها، وتقوم مختلف وسائل الإعلام والإتصال بالترويج والقيام بالتغطية الإعلامية للأعمال الإرهابية وإعطاء صورة سيئة للسياح، وهذا ما يخلق جوا من الخوف والهلع للسياح وهذا الأمر يدفعهم إلى تغيير وجهتهم السياحية إلى وجهات أكثر أمنا لتجنب وقوعهم في مخاطر فعلية محتملة وهذا ما ينعكس سلبا على القطاع السياحي في تلك الدولة. [1]

الفرع الثالث :الإضطرابات السياسية وتأثيرها على السياحة

تؤثر الحروب والإضطرابات السياسية والمظاهرات والإحتجاجات وأعمال الشغب وما إلى ذلك من المخاطر على السياحة الوافدة في الدول التي تحدث بها، و تؤدي إلى تراجع الحركة السياحية فيها.

ومن أهم المخاطر التي تؤثر على السياحة الوافدة هي الحروب، وتنعكس آثارها السلبية على الطلب السياحي في المنطقة التي تحدث بها أو في أجزاء منها، وتصنف الحروب حسب مكان حدوثها إلى أربعة أصناف هي: الحروب المحلية التي تحدث داخل الدولة، والحروب الإقليمية التي تحدث في دول الإقليم، والحروب الدولية التي تقع خارج الإقليم بالإضافة إلى الحروب المدنية.

كذلك من بين الأسباب التي تؤدي إلى تراجع السياحة الوافدة في الدولة هي الإضطرابات السياسية والمدنية فيقوم السياح بتحويل رحلاتهم واستبدالها إلى وجهات أكثر أمنا.[2]

المطلب الثالث : الإعلام والأمن السياحي

تلعب وسائل الإعلام والإتصال المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة دورا كبيرا في اطلاع جمهور المسافرين وتوعيتهم بالأوضاع الأمنية والسياسية والتي تدور على المستوى العالم كالأحداث الإرهابية أو الاضطرابات السياسية أو الجرائم في إدراك المخاطر، وتصورات السلامة والأمن في

[1] محمد مسعود قيراط، **الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته**، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم، 2011، ص234.

[2] العمري محمد، **الأمن السياحي: المفهوم والتطبيق**، الأردن: دار الريان للنشر والتوزيع، 2014، ص236.

الوجهة السياحية، وتحديد قرار السفر إليها، وبالتالي تؤثر على قرار السائح في اختيار الوجهة السياحية.

تعد تصورات السياح حول السلامة والأمن الشرط الأساسي للرحلة السياحية لذا فان المخاطر الأمنية المرتبطة بعدم الإستقرار السياسي كالحروب والانقلابات والثورات والأعمال الإرهابية والانتهاكات البشرية تؤثر على سلوك السفر للسياح، كما تعمل الدول التي تحكمها أنظمة الاستبدادية التي تنتهك الحقوق السياسية في تنفير زيارة السياح لها بعكس الدول ذات الأنظمة الديمقراطية حتى معدم وجود أحداث أمنية بها. [1]

[1] رامي محمد الدهون، مرجع سابق ، ص237.

خلاصة الفصل

تعتبر السياحة من المجالات الأكثر حيوية للكثير من دول العالم، فهي صناعة قائمة بذاتها، متسارعة النمو، لها انعكاسات متعددة الأبعاد على الفرد والمجتمع، غير أن تطورها ونجاح مسارها محكوم بتوفر شرط الأمن اللازم والضروري لجذب السياح، وتشجيعهم على التنقل لمختلف المقاصد السياحية بكل اطمئنان، وقد ارتبط الأمن بالسياحة ارتباطا وثيقا نجم عنه ما سمي بالأمن السياحي، الذي بالرغم من أنه مر بعدة مراحل تطور وبحث، إلا أن الباحثين لم يتفقوا على تعريف محدد له، وقد امتاز الأمن السياحي بمجموعة من الخصائص جعلته يولى بأهمية كبيرة في حياة الأفراد وكذا الحكومات .

ويعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات المهمة والحيوية في الوقت الحالي، نظرا لما يحققه من عوائد مالية كبيرة على ميزانية الدولة، كما له دور أساسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والوطنية والجهوية والمحلية، وكل هذا لم يكن ليتحقق من دون استتباب الأمن الذي ارتبط بالسياحة ارتباطا وثيقا، وأصبح الأمن السياحي واردا ذكره في كل المجالات. إذ أن له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وكذا صحية وبيئية.

الفصل الثاني:

واقع الأمن السياحي في الجزائر خلال الفترة(2015-2022) :

الحقائق العامة والتحديات

تتميز الجزائر بالعديد من المؤهلات السياحية كغيرها من الدول التي جعلتها من أشهر الدول في العالم، حيث تعتبر هذه المؤهلات مقومات جذب سياحي يجب المحافظة عليها وحمايتها من شتى أنواع التهديدات، هذه الأخيرة أثرت سلبا على تدفق السياح في الفترة الممتدة بين 2015–2022 ومن بين التهديدات الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه الحقبة عدم الاستقرار البيولوجي بسبب جائحة كورونا ، وكذا عدم الاستقرار السياسي بسبب الحراك الشعبي،هذا ما أدى إلى تناقص كبير في عدد السياح إضافة إلى ذلك ضعف البنى التحتية في قطاع السياحة والترويج لها ، لذا سنتطرق إلى أهم المتطلبات الواجب اتخاذها لحفظ الأمن والنهوض بقطاع السياحة ككل.

لمعرفة واقع الأمن السياحي في الجزائر تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للسياحة في الجزائر والجهود المبذولة لتجاوزها في الفترة (2015–2022).

المبحث الثالث: تحديات ومتطلبات الأمن السياحي

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تزخر الجزائر بالعديد من المقومات السياحية التي تجعل منها قبلة سياحية بامتياز واستقاب أكبر عدد ممكن من السياح، مقارنة بباقي الدول الإفريقية التي تضاهيها مساحة وتنوع في الغطاء الجغرافي، ومن بين هذه المقومات مايلي :

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والخدماتية في الجزائر

تختلف المقومات الطبيعية في الجزائر باختلاف مناخها وتضاريسها التي أوجدها الخالق، على عكس الخدماتية التي بذلت الدولة جهودا كبيرة لتوفيرها .

الفرع الأول : المقومات الطبيعية في الجزائر

تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا الشمالية وهي تقع ضمن المغرب العربي، واكبر دولة في البحر الأبيض المتوسط والأكبر مساحة في إفريقيا 2381741 كلم^2، يحدها من الشمال الشرقي تونس ومن الشرق ليبيا وجنوبا مالي والنيجر ومن الجنوب الغربي موريتانيا الصحراء الغربية وغربا المغرب.

أولا : أنواع المناخ في الجزائر:

تعرف الجزائر بمناخ متنوع ويتمثل في كل من المناخ المتوسطي، مناخ الهضاب العليا(شبه قاري) والمناخ الصحراوي:

1. مناخ متوسطي

على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أأفريل وتقارب 18 درجة أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطب. [1]

2. مناخ الهضاب العليا (شبه قاري)

[1] موسى سعداوي، و زروق صدوقي، **السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02 ، الجزائر، 01-02 ديسمبر 2012، ص 105.

في مناطق الهضاب العليا تتميز بموسم طويل بارد ورطب، في الفترة من أكتوبر إلى ماي، وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة.

3. المناخ الصحراوي

في مناطق الجنوب والواحات وتتميز بموسم طويل وحار من شهر ماي إلى سبتمبر، حيث تصل الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما في باقي أشهر السنة فيتميز بموسم متوسطي ودافئ،وذلك ما يسهل حركة السياح في فصل الشتاء.[1]

ثانيا: المقومات الجغرافية:

تتشكل التضاريس من ثلاثة كتل كبرى وهي التل بشريط ساحلي واسع بطول 1200 كلم و 10 0 إلى 200 كلم عرض، والهضاب العليا والأطلس التلي تمتد بشكل منحرف من الحدود المغربية إلى الشمال الشرقي، وكذا الصحراء .[2]

الفرع الثاني: المقومات الخدماتية:

أولا: النقل

لقد تم الاهتمام بالنقل وتعزيزه من خلال الاهتمام بشبكات الطرق البحرية والبرية والجوية في الجزائر التي تشكل عامل لتشجيع السياحة في مختلف المناطق ونفصل أكثر في المنشآت القاعدية للنقل فنجد:

1. المنشآت البرية

تضم شبكة الطرقات حاليا أكثر من 127000 كم من الطرق، منها أكثر من 96000 كم معبدة 1216 كم من الطريق السيار شرق/غرب، أكثر من 1100 كيلومتر قيد الاستغلال أكثر من 10 آلاف بنية بنية هندسية منها 3478 يتوفر عليها الطريق السيار شرق/غرب.[1]

[1] موسى سعداوي، و زروق صدوقي، المرجع السابق، ص 106.

[2] نبيلة قرزيز ، نصر الدين ناصري: **تحديات الاقتصاد السياحي في الجزائر قبل وما بعد جائحة كورونا**، مقال بمجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال JEGE معمل دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال ، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، تم نشره بتاريخ 2021/02/28، ص 126.

2. منشآت السكك الحديدية

تطورت شبكة السكك الحديدية من 2002 إلى سنة 2020، حيث امتدت الخطوط الحديدية في 30 ولاية لتغطي مسافة 4498 كلم وهي الأحدث في افريقيا، فهدف الحكومة هو ربط كل الولايات الجزائرية ببعضها البعض بواسطة السكك الحديدية، وتضم 64 قطار كهربائي ذاتي الدفع، 416 وحدة نقل، 17 متروايل مازوت و 261 قاطرات مازوت، إضافة إلى 14 قاطرة كهربائية. حاليا يتم اعتماد قطار كورادیا الجديد بسرعة 160 كلم/سا ويبلغ طوله 110 متر.[2]

3. المنشآت الجوية

يتشكل أسطول الخطوط الجوية الجزائرية بأزيد من 57 طائرة معظمها من نوع بوينغ وايرباص وهي طائرات حديثة ويوجد بالجزائر 42 مطارا منها 18 مطار دولي والباقي منها داخلي، ومن أهم المطارات الدولية مطار هواري بومدين الدولي ومطار وهران الدولي ومطار عنابة الدولي ومطار قسنطينة الدولي، كما تعتبر شركة الخطوط الجوية الجزائرية هي الناقل الجوي الرسمي التابع للجمهورية الجزائرية.[3]

4. المنشآت البحرية

تمتلك الجزائر العديد من الموانئ البحرية على الشريط الساحلي بطول إجمالي يقارب 1622 كم عبر 14 ولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط.[4]

ثانيا: الاتصالات

---

[1] وزارة الأشغال العمومية والنقل، 2020، **شبكة الطرق في الجزائر**، على الرابط: http://www.mtp.gov.dz/?p=786، اطلع عليه يوم 2023/05/21 على الساعة 01:00

[2] الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ، **اتساق شبكة السكك الحديدة** ، 2020، على الرابط: https://www.sntf.dz، اطلع عليه يوم : 2023/05/21، على الساعة 00:45.

[3] نبيلة قرزيز ، نصر الدين ناصري، المرجع السابق، ص 127.

[4] وزارة الأشغال العمومية والنقل، 2022، على الرابط: http://www.mtp.gov.dz/?p=786، اطلع عليه يوم 2023/05/21 على الساعة 01:00

عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، حسب أرقام وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لشهر أكتوبر 2020 فقد بلغ العدد الإجمالي للمشتركين المسجلين في الهاتف الثابت حوالي 4615866 والنقال ب 45522938 وبلغ مشتركو الأنترنت الثابت ب 3569145 مشترك، و14139844 من مشتركي الجيل الثالث، و 22256700 من مشتركي الجيل الرابع، مرجعة هذا التطور إلى ارتفاع حظيرة المشتركين في الجيل الثالث والجيل الرابع الثابت والنقال، وبناءا على المؤشر المتكامل للتنمية البريدية القائم على نوعية الخدمات المقدمة وكذا الدقة والابتكار في مجال تقديم الخدمات البريدية المدمجة وفقا لأربعة متغيرات أساسية: (الوصول ، الموثوقية، الملائمة، المرونة)، فقد احتلّ البريد الجزائري المرتبة 73 عالميا من أصل 170 دولة سنة 2020 وتعمل الوزارة ضمن استراتيجياتها وسياستها الحالية على تجسيد العصرنة عبر تدعيم الحوسبة المكثفة والرقمنة وخاصة تطوير الخدمات على الخط والنفاذ عن بعد واستعمال التطبيقات النقالة مع العمل على تطبيق اسراتيجية التدفق العالي والعالي جدا.[1]

المطلب الثاني: مقومات الأمن السياحي في الجزائر

تعد سلامة السائح من الأسس والأهداف الأساسية التي تقوم عليها أي صناعة سياحية، وعليه سيتم إبراز الإجراءات التي يتم اتخاذها لحماية السائح من طرف الوكالات السياحية، وكذلك في المؤسسات الفندقية.

الفرع الأول: مقومات الأمن(الحماية، السلامة والتأمين) في وكالات السياحة والسفر

تشكل وكالات السياحة والأسفار دورا هاما في تحسين الخدمات السياحية واستقطاب السياح، ولذلك يجب عليها تطبيق بعض الإجراءات الأمنية من أجل حماية السائح، وهذا ما نصت عليه المادة 18 من القانون رقم 06/99 المتعلق بنشاط وكالات السياحة والأسفار والتي تنص على أنه " يجب

[1] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **استراتيجية التدفق العالي و العالي جدا**، ، قسم الاستراتيجية والسياسة، موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر، 2020، على الرابط: https://www.mpt.gov.dz/ar/content، اطلع عليه بتاريخ: 2023/05/21 على الساعة :01:15.

على الوكالة في إطار ممارسة نشاطاتها، أن تتخذ جميع الاحتياطات التي من شأنها توفير أمن الزبون وممتلكاته التي تقبل التكفل بها"[1]

ما يتم استخلاصه من نص المادة أنه: يقع على عاتق الوكالة الالتزام بضمان السلامة الذي يلتزم بها القائمين على خدمات الإيواء والنقل، باعتبارهما جزئين أساسيين من الرحلة، حيث تلتزم الوكالة في إطار ذلك بإيواء السياح أو حجز الغرف في المؤسسات الفندقية فيقع على عاتق المؤسسة المقدمة لخدمة الإقامة الالتزام بسلامة النزيل السائح، كذلك بالنسبة لخدمة النقل فيلتزم الناقل بضمان سلامة الركاب باعتبار أن وكالة السياحة والأسفار تولت تنظيم الرحلة بأكملها وبكافة خدماتها، من نقل وإقامة وزيارات سياحية وأثرية وغيرها، فالسائح يبقى جاهلا بما سيوفره له مقدموا الخدمات من أمن وسلامة وهذا ما يجعله يلجأ للوكالات السياحية.[2]

كذلك من بين الأشياء التي يقع على عاتق الوكالة بتوفير الأمن لها هي أمتعة السائح، فيقوم السائح بإيداع أغراضه وممتلكاته لدى وكالة السياحة والسفر من أجل نقلها إلى الفندق الذي سيقيم فيه، ويكون ذلك مقابل عمولة تلتزم الوكالة بوصفها مودعا لديه بحفظ الشيء المودع، وأن تبذل في حفظه عناية الرجل المعتاد، فالوكيل هنا هو شخص مهني متخصص يملك مؤهلات وخبرة، فيجب عليه أن يحتفظ بأمتعة وممتلكات السائح من الهلاك أو السرقة أو التلف.[3]

الفرع الثاني: مقومات الأمن داخل المؤسسة الفندقية

للحفاظ على الأمن داخل المؤسسة الفندقية يتطلب الحرص على تأمين ثلاث عناصر مهمة هي:

---

[1] القانون 06/99 الصادر في07 أفريل 1999،**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 24 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419.

[2] دلال يزيد، **الحماية القانونية في ضوء عقد السياحة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان 2014، جامعة تلمسان، ،ص 136.

[3] كركوري مباركة حنان،**المسؤولية المدنية المزدوجة لوكالة السياحة و الأسفار**،العدد 17، جوان 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة دفاتر السياسة والقانون، ص 5 .

أولا: تأمين المحيط الخارجي للمنشأة الفندقية

يجب على مسؤولي الفنادق القيام ببرامج أمنية لحماية السائح خاصة ما يتعلق بتأمين المحيط الخارجي ومن بين الإجراءات الأمنية نذكر مايلي:

- تحديد المحاور المرورية المؤدية للفندق وكذلك تحديد الخدمات المرورية اللازمة لتسهيل حركة مرور السياح داخل الفندق؛
- تحديد أماكن الانتظار ومنع السيارات من الانتظار بالطرق التي تكون ملاصقة للفندق؛
- تعيين عناصر أمنية في المحيط الخارجي للفندق من أجل مراقبة تحركات السياح وتوسيع دائرة الأمن.

ثانيا: تأمين المحيط الداخلي للمنشأة الفندقية

ويتضمن تأمين المحيط الداخلي للمؤسسة كل من :

1. الأمن من الحرائق

- التأكد من سلامة جرس الإنذار وإمكانية سماعه في جميع أرجاء المبنى؛
- وجود أجهزة الإطفاء اليدوية؛
- وجود أجهزة إنذار خاصة بالمراقبة؛
- توفير مسالك الهروب لحماية العاملين و السائح عند الضرورة؛
- وضع خطة لأخلاء الفندق في حالة نشوب حريق. [1]

2. الأمن الغذائي

- الاقتناء الجيد للمواد الغذائية مع مراعاة تاريخ الصلاحية؛
- وجود أجهزة لحفظ المواد الغذائية في الفندق؛
- توفير الشروط الصحية اللازمة للتجهيزات والمعدات المستعملة في المطبخ.
-

[1] محمد أمين بوزاعة وزكرياء مهران،**الأمن ودوره في تفعيل القطاع السياحي الجزائري**، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2012، ص99.

3. الأمن الصحي

- أن تكون صحة العاملين خالية من الأمراض المعدية؛
- تلقيح العاملين بالفندق؛
- الإبلاغ عن أي مرض معي سواء للعاملين أو النزلاء؛
- تغيير الأغطية والأفرشة.[1]

ثالثا : تأمين الفندق من الكوارث الطبيعية

يقصد بالكوارث الطبيعية تلك التي تحدث بفعل الطبيعة ولا دخل للبشر فيها، مثل الفيضانات والعواصف والزلازل وغيرها من الظواهر الطبيعية غير العادية، وهذه الأخطار يجب أن يتخذ لها من الإجراءات ما يكفل حمايتها عند إقامة المنشاة الفندقية، ومن بين هذه الإجراءات مثلا ما يلي:

- حسن اختيار موقع المنشاة الفندقية؛
- أن يكون بعيدا عن أماكن حدوث الظواهر الطبيعية؛
- موضع المخازن المكشوفة ووضع مرافق المنشاة الفندقية كمواسير المياه والأسلاك الكهربائية والمناطق المائية القريبة من الفندق، كل ذلك ويجب العناية به حتى لا تتعرض المنشأة لأخطار عوامل الطبيعة؛

ومن أهم الإجراءات الفعالة التي يمكن اتخاذها إزاء هذه الأخطار هي:

- إعداد الخطط اللازمة لمواجهتها مسبقا، والتي تعرف باسم خطط الطوارئ؛
- وضع هذه الخطط بناءا على دراسات دقيقة تعتمد على إحصائيات السنوات السابقة ونوع ومدى درجة الأخطار الطبيعية المحتمل وقوعها في المنطقة؛
- مراعاة التنسيق بتفصيلات تلك الخطط مع تفصيلات إجراءات الحماية الأخرى والتي توضح لتأمين المنشأة في الظروف العادية.[2]

[1] محمد أمين بوزاعة وزكرياء مهران، المرجع السابق، ص 100.

[2] المرجع نفسه، ص ص 102-103.

الفرع الثالث : الحماية القانونية للسائح في المنازل المستأجرة

مع حلول فصل الصيف يزداد الإقبال على طلبات شقق للكراء خاصة في المدن السياحية والساحلية المحاذية للشواطئ من طرف السياح، على غرار ولاية جيجل وبجاية وتيبازة وغيرها من المدن الساحلية، كما أن سوق العقار في الجزائر تنقصه بعض التنظيمات في ظل عجزه عن تغطية نسبة الطلب المتزايد خاصة في فصل الصيف والعطلة، وهو ما دفع العديد من العائلات الجزائرية في هذه المناطق إلى استئجار منازلها في ظل غياب قانون يضبط ويحكم التجارة السياحية، لذا طالب نائب رئيس جمعية وكالات السفر، "شريف مناصرة" كل من المواطنين ورؤساء البلديات في سنة 2017 عن طريق الصحافة، بضرورة الالتزام بقوانين لتنظيم هذا النشاط كالقوانين التي عمل بها في كل من أدرار وتيميمون بمنح رخص للمواطنين لاستقبال السياح في منازلهم في ظل التوافد الكبير للسياح الأجانب في تلك المناطق.[1]

وفي هذا الصدد، طالب رئيس جمعية وكالات السفر بضرورة وضع برنامج مقنن لعملية الاستئجار، بالإضافة إلى إعداد إحصاء شامل حول الشقق المهيئة للإيجار على مستوى كل ولاية، كخطة لحماية السياح من مخاطر استئجار السكنات الخاصة للمواطنين وتتمثل هذه الحماية في :

- حمايتهم من التحايل عليهم بقبض الأموال دون منحهم السكنات؛
- حمايتهم من اتهامهم بتخريب سكناتهم؛
- حمايتهم من السكنات الهشة والفوضوية.
- حمايتهم من سرقة ممتلكاتهم أو الاعتداء عليهم داخل هذه السكنات أو في محيطها؛

مضيفا بأن للبلديات دور مهم في هذا الإطار عبر إحصاء عدد المنازل المعروضة للكراء مع الأسعار والعناوين، وذلك بالتنسيق مع وكالات سياحية عبر التراب الوطني للتسهيل على السياح إيجاد شقق في كل الولايات الساحلية مع مراقبة حسن سير العملية ومراقبة النشاط .[2]

[1] سمية شبيطة، **كراء المنازل في السواحل ...الاستثمار المربح**، مقال **بجريدة الحوار الجزائرية**، نشر بتاريخ 2017/08/09 على الموقع الإلكتروني https://elhiwar.dz/national ، اطلع عليه يوم 2023/05/31 على الساعة 21:00.

[2] سمية شبيطة، المرجع السابق.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للسياحة في الجزائر والجهود المبذولة لتجاوزها في الفترة (2015-2022).

واجهت الجزائر الكثير من العراقيل والتهديدات الأمنية في قطاع السياحة، مما أثر على التنمية والأمن السياحي فيها كالتهديدات البيئية المناخية والبيولوجية (أزمة كوفيد 19)، وكذا السياسية تدني الاستقرار الأمني بسبب الحراك الشعبي في فيفري 2019م، كل هذا أدى إلى انخفاض عدد السياح الأجانب، وبالتالي تراجع المداخيل بالعملة الصعبة والوطنية.

المطلب الأول: تأثير التهديدات الأمنية على تدفق نسبة السياح في الجزائر في الفترة (2015-2022)

الفرع الأول: حركية السياحة في الجزائر في الفترة (2015-2022)

لدراسة تطور السياح في الجزائر في الفترة (2015-2022) يتعين علينا جمع الاحصائيات الخاصة بكل من السياح الأجانب، والسياح الجزائريين المقيمين بالخارج أيضا، بالإضافة إلى حركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود وحساب معدلات نموهم جميعا، ثم إدراجها كلها ضمن جدول لتسهيل إعطاء منحنيات بيانية قابلة للتحليل كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1): تعداد تدفق السياح الى الجزائر خلال الفترة 2015-2022

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع السياح الأجانب	1083121	1322712	1708375	2018753	1933778	509736	66995	757830
معدل النمو		22.12%	29.16%	18.17%	-4.21%	-73.64%	-86.86%	1030.50%
الجزائريين المقيمين بالخارج	626873	716732	742410	638360	437278	81295	58243	640688
معدل النمو		14.33%	3.58%	-14.02%	-31.50%	-81.41%	-28.36%	999.99%
المجموع العام	1709994	2039444	2450785	2657113	2371056	591031	125238	1398048
معدل النمو		19,27%	20,17%	8,42%	-10,77%	-75.07%	-78.81%	1016.31%
حركة المواطنين المقيمين عبر الحدود	4529524	3638140	5058404	5609947	5731814	1385601	344162	2864606
معدل النمو		-19.67%	39.03%	10.90%	2.17%	-75.82%	-75.16%	732.34%

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية

بناء على الجدول السابق، نعرض فيما يلي منحنى بياني يوضح بدقة حركية السياح في الجزائر خلال المرحلة محل الدراسة مع تقديم تفسيرات سببية لذلك.

الشكل رقم (2): منحنيات بيانية توضح حركة السياح في الجزائر في الفترة (2015-2022)

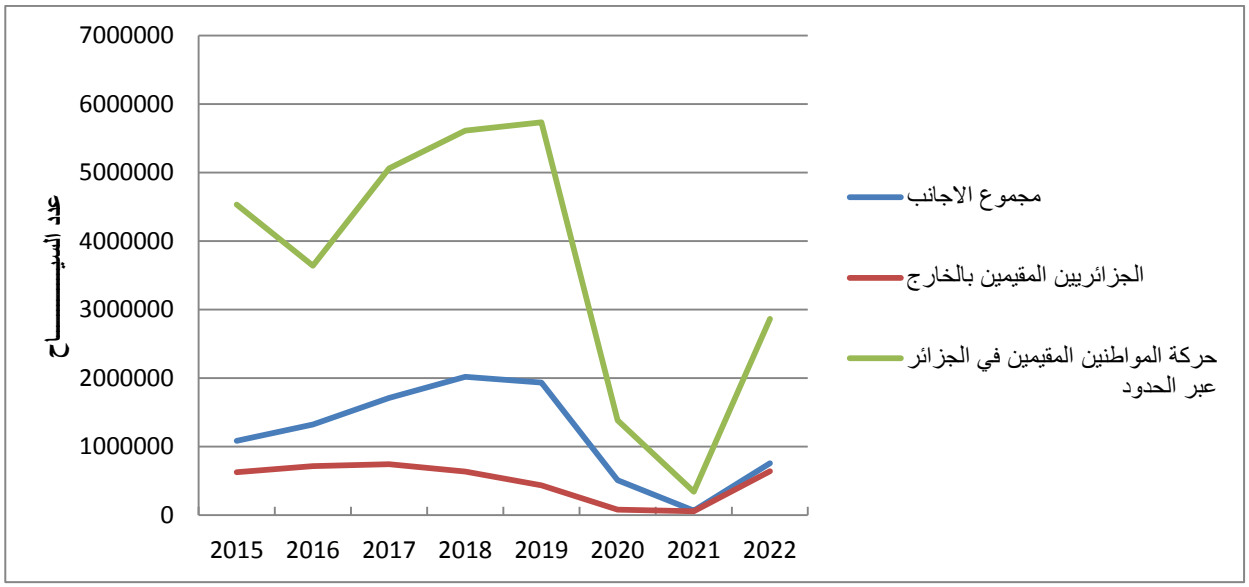

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية الجزائرية

الفرع الثاني: تحليل وتفسير احصائيات تدفق السياح في الفترة 2015-2022

تمثل المنحنيات البيانية حركة السياح في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2015 و2022 وقد عرفت هذه الفترة ثلاث مراحل، وفيما يلي تحليل وتفسير للشكل رقم (1):

المرحلة الأولى (2015-2018) :

نلاحظ في هذه الفترة المقدرة ب 4 سنوات تزايد في معدل نمو السياح الأجانب إلى الجزائر عموما والممثل بالمنحنى الأزرق، حيث تزايد معدل نموهم إلى 22.12% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وتزايد إلى 29.16% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وهذا راجع إلى زيادة الاستقرار الأمني والسياسي للدولة، إضافة إلى بداية انتهاج طريقة ناجعة في تحسين القطاع السياحي في الجزائر من خلال مخططات التنمية المستدامة، والتي من بين أهم أهدافها تحسين صورة الجزائر بين الدول، ثم انخفض معدل النمو إلى 18.17% في سنة 2018 مقارنة 2017، بسبب بداية انتشار

جائحة كورونا في معظم الدول الأجنبية وبالتالي عدم الاستقرار البيولوجي والذي تسبب لاحقا في سنة 2019 في إغلاق المطارات عبر العالم .

أما بالنسبة للجزائريين المقيمين بالخارج والوافدين إلى الوطن والممثل بالمنحنى الأحمر، فيلاحظ في هذه الفترة تزايد طفيف في معدل نموهم إلى 14.33% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، ثم انخفض تدريجيا إلى 3.58 % في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ثم انخفض معدل النمو إلى 14.02%- في سنة 2018 مقارنة 2017، لنفس السبب السابق .

بالنسبة لحركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود الممثلة بالمنحنى الأخضر، يلاحظ في هذه المرحلة انخفاض نسبي في معدل النمو في سنة 2016 إلى 19.67-% مقارنة بسنة 2015 ثم ارتفاع مفاجئ من 2016 إلى 2018 حيث سجل في سنة 2017 معدل النمو 39.02% مقارنة سنة 2016 و 10.90% في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 لتصل حركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود إلى ذروتها في سنة 2019 بـ : 5731814 مواطن وذلك مباشرة قبل إغلاق الحدود بسبب كوفيد 19، وهذا الارتفاع راجع إلى نقص ثقافة تشجيع السياحة الداخلية لدى المواطنين الجزائريين وذلك للأسباب الآتية:

- ارتفاع اسعار الفنادق مقارنة بالخدمات التي تقدمها (تدني الخدمة الفندقية)، على عكس ما يجدونه في فنادق الدول الأخرى (تونس-تركيا-الإمارات...)؛
- انتشار الجهوية عبر معظم ولايات الوطن لأسباب (نزاعات رياضة كرة القدم – اللهجة الانتماءات القبلية واختلاف العادات والتقاليد ....الخ) ؛
- الرغبة في مواكبة الانفتاح الموجود في الدول الأخرى عكس العادات المحافظة للجزائريين؛
- الرغبة في زيارة مواقع سياحية عالمية لاكتشاف أماكن غير مألوفة.

المرحلة الثانية (2019-2021) :

نلاحظ في هذه الفترة المقدرة ب 3 سنوات تناقص سريع في معدل نمو السياح الأجانب إلى الجزائر والممثل بالمنحنى الأزرق، حيث تناقص معدل نموهم إلى 4.21-% في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، ثم تناقص كثيرا إلى 73.64-% في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وهذا راجع إلى

انعدام الاستقرار البيولوجي وإعلان حالة الطوارئ القصوى في الجزائر بسبب تفشي فيروس كورونا ما نجم عنه إغلاق جميع المطارات ومحطات النقل الجوية والبحرية من وإلى خارج البلد، حيث انخفض عدد السياح الأجانب من 1933778 سنة 2019 إلى 66995 سنة 2021 أي بنسبة 96% وهو انخفاض لم تشهده الجزائر منذ استقلالها .

بالنسبة للجزائريين المقيمين بالخارج والوافدين إلى الوطن والممثل بالمنحنى الأحمر، فقد شهد في هذه الفترة تناقص ملحوظ حيث تناقص معدل نموهم إلى -31.50% في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، ثم انخفض بسرعة إلى -81.41% في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، ثم انخفض معدل النمو في سنة 2021 إلى-28.36% مقارنة 2020، وهذا راجع إلى نفس الأسباب سالفة الذكر.

بالنسبة لحركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود في هذه الفترة والممثلة بالمنحنى الأخضر، يلاحظ انخفاض كبير جدا من 2371056 سنة 2019 إلى 125238 سنة 2021 أي بنسة مئوية تقدر بـ 94.7% وقد بدأ الانخفاض سنة 2019 بمعدل النمو والذي قدر ب -10.77% مقارنة بسنة 2018 ثم تسارع هذا الانخفاض بشكل رهيب في سنة 2020 حيث انخفض معدل النمو إلى -75.07% مقارنة بسنة 2019 وذلك بسبب إغلاق جميع الحدود وإعلان حالة الطوارئ القصوى وحظر التجوال وإغلاق المحلات والمدارس والجامعات داخل الوطن لمدة 6 أشهر بسبب تفشي كوفيد 19، واستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2021 حيث قدر معدل نمو حركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود بـ -78.81% مقارنة بسنة 2020 حيث أصبح المواطن الجزائري لا يتطلع سوى لسلامة حياته وحياة أسرته وأجبروا على اتخاذ أساليب الوقاية من انتشار عدوى الفيروس بارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي.

المرحلة الثالثة (سنة 2022):

هذه الفترة الأخيرة المقدرة بسنة واحدة كانت معطياتها معاكسة تماما للفترة التي سبقتها حيث انفجر تدفق السياح من وإلى داخل الوطن بصورة غير معهودة حيث ارتفع عدد السياح الأجانب والممثل بالمنحنى الأزرق إلى 757830 سنة 2022 وبمعدل نمو قدر بـ 1030.50% مقارنة بسنة 2021 حيث لم يتجاوز عدد السياح 66995، وهذا الارتفاع تزامنا مع ارتفاع عدد الجزائريين المقيمين خارج الوطن الممثل بالمنحنى الأحمر، حيث انتقل عددهم من 58243 سنة 2021 إلى 640688

سنة 2022 وبمعل نمو قدر بحوالي 1000%، كما يلاحظ ارتفاع كبير جدا في حركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود سنة 2022 بمعدل نمو قدر ب 732.34% وبزايدة قدرت بـ 2520444 مواطن جزائري مقارنة بسنة 2021، كل ذلك راجع للأسباب التالية:

1- مساهمة المؤثرين في الترويج للسياحة في الجزائر:

كان للمؤثرين العرب على مواقع التواصل الاجتماعي الذين نزلوا بأرض الوطن، قبل بداية موسم الاصطياف، قادمين من مصر وتونس وليبيا، تأثير كبير في إنعاش الحركة السياحية الداخلية، بعدما قاموا بجولات شملت مختلف المدن الساحلية وحتى الداخلية، أين قاموا بالترويج الممنهج لمختلف المواقع السياحية في الجزائر، والطبيعة العذراء المتنوعة، حيث قام هؤلاء المؤثرون على اليوتوب بنقل أجمل الصور عن المناظر الطبيعية الخلابة التي تتميز بها منطقة القالة بولاية الطارف، وكذا مرتفعات سرايدي وجمال الطبيعة وشطيبي بعنابة وكذا شلالات أفنسو وغيرها بولاية سكيكدة، ناهيك عن الكهوف العجيبة والشواطئ النقية.

وقد كان لذلك الترويج في شكل فيديوهات على اليوتوب والأنستغرام وغيرها من المواقع التي تستقطب ملايين المشاهدين عبر العالم، تأثير مباشر وقوي على السياحة الداخلية في الجزائر، التي استقطب ملايين الجزائريين من الذين تراجعوا عن فكرة قضاء عطلتهم الصيفية خارج حدود الوطن، وفضلوا بأن تكون وجهتهم هذه المرّة السواحل الجزائرية، حيث توافدوا بالملايين على المدن الساحلية من الشرق إلى الغرب، وهو ما خلق عجزا كبيرا وواضحا في مرافق الإيواء، حيث اكتظت الفنادق والمركبات السياحية بالمصطافين عن آخرها.[1]

كما أن المؤثرون العرب على اليوتوب والتيك توك لم يكتفوا بالترويج للمناظر الطبيعية الساحرة للمدن الساحلية الجزائرية فحسب، بل أنهم قاموا أيضا بالترويج لمختلف الأطباق التقليدية في كل مدينة جزائرية تقريبا، وهو ما أثار شغف بعض المغتربين الجزائريين للعودة إلى أرض الوطن للاستمتاع بما

[1] عصام بن منية، **ثورة سياحية داخلية شهدتها الجزائر في صيف 2022**، مقال في الجريدة اليومية: **الشروق**، نشر بتارخ 2022/08/23، واطلع عليه على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com يوم: 2023/05/28 على الساعة : 17:00.

تزخر به مدنهم، وقضاء أيام من عطلتهم الصيفية بين ربوعها، كما سهّل أمر فتح الحدود المغلقة منذ أكثر من سنتين بين الجزائر وتونس.[1]

2- إجراءات السفر نحو الخارج دفعت بالعائلات إلى تغيير وجهتها السياحية:

المختصون في مجال السياحي، ذكروا بأن تغيير العائلات الجزائرية لوجهتها السياحة هذه السنة، يرجع عدّة عوامل، أهمها هو غلاء تكاليف السفر والإقامة في تونس بعد أن قامت الفنادق والمركبات السياحية برفع أسعارها بمجرد الإعلان المفاجئ عن فتح الحدود بين البلدين، منذ منتصف شهر جويلية الماضي، وما صاحبه من إجراءات صحية تتعلق بضرورة الفحص PCR قبل دخول الأراضي التونسية وبمبلغ لا يقل عن 9000 دج، وكذا عند العودة إلى أرض الوطن بعد نهاية العطلة، بتكلفة لا تقل عن 170 دينار تونسي أي ما يعادل مبلغ 15000 دج للشخص الواحد، وهو ما يعتبر مكلفا ومرهقا لميزانية العائلات التي تفضل قضاء عطلتها في تونس، والتي اشتكت كثيرا من تلك الإجراءات، قبل أن يقرر الرئيس التونسي بعد أيام من ذلك إعفاء الجزائريين من الخضوع للفحص PCR.

لكن ذلك بحسب المختصين، كان في الوقت الضائع، بعد أن ضبطت أغلب العائلات بوصلتها على الترحال نحو الوجهة السياحية الداخلية، وهو ما خلق نوعا من الاكتظاظ وسط السياح في سواحل الشرق خاصة في جيجل والقل بولاية سكيكدة، بعد أن طفت إلى السطح مشكلة العجز المسجّل في موافق الإيواء، وحتى قرار تسخير بعض الإقامات الجامعية لإيواء المصطافين مقابل متدنية لم يتم تطبيقه بالشكل اللازم، أو بالأحرى كان أيضا في وقت جد متأخر، لتجد بعض العائلات الشغوفة بالبحر تقضي لياليها في رمال الشواطئ ببعض المدن.[2]

[1] عصام بن منية، المرجع السابق.

[2] مرجع نفسه .

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن السياحي في الجزائر

يعتبر الأمن من أحد الركائز الأساسية لجذب السياح، فالسائح أثناء تنقله لأي مكان يحتاج إلى الأمن أكثر من غيره باعتباره أجنبي عن تلك المنطقة، ونظرا لأهمية موضوع الأمن السياحي فقد بدأت بعض الدول تنظيم النشاط السياحي آخذة بعين الإعتبار البعد الأمني وذلك من خلال :

الفرع الأول: تأسيس فرق خاصة بشرطة السياحة واستحداث جهاز أمني خاص بالمراقبة في ميدان السياحة

ومن بين الدول التي قامت بهذه الخطوة من أجل تأمين السياح تونس ومصر..، على غرار الجزائر التي تسعى إلى إنجاز هذا المشروع، حيث سعت الجزائر جاهدة من أجل تحقيق الأمن السياحي وعلى هذا الأساس قامت المديرية العامة للأمن الوطني باستحداث فرق الشرطة السياحية والتي تقوم بتوفير الحماية اللازمة للسائح وحماية ممتلكاته طيلة فترة إقامته إلى غاية مغادرته البلد، لاسيما بعد انتشار ظاهرة اختطاف الأجانب في الدول المجاورة وكذلك السرقة والنصب والاحتيال..إلخ

فالمديرية العامة للأمن تعمل على إنشاء هذه الفرق على مستوى المناطق الداخلية من التراب الوطني بعدما قاموا بمرحلة تجريبية عبر الولايات الساحلية الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة) التي تشهد خلال موسم الاصطياف حركة سياحية خاصة على مستوى الشواطئ، حيث قامت المديرية بتعيين فرق خاصة تضم عدد من أعوان الشرطة فيقومون بمباشرة عملهم تحت إشراف ضابط شرطة مؤهل ومتكون.[1]

ومن بين مهام الشرطة السياحية نذكر مايلي:

- تواجد الشرطة السياحية في الأماكن السياحية والأثرية من أجل تأمين الأماكن وتوفير الحماية اللازمة ؛
- مراقبة شرطة السياحة للمحلات التي يرتادها السائح للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة وحسن المعاملة؛

[1] عدمان مريزق، **أثر الأمن السياحي على صناعة السياحة الصحراوية في الجزائر**،المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، يوم 24-25 أفريل 2012، جامعة البليدة، الجزائر،ص 13

- اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة الغش التجاري؛
- متابعة قضايا وشكاوي السياح والحرص على تقديم تسهيلات اللازمة لهم.

فعمل الشرطة السياحية لا يقتصر فقط على الجانب الأمني بل يتعدي إلى إرشاد السياح في بعض الأحيان وتقديم معلومات والإجابة على بعض التساؤلات هذا ما يعطي انطباع جيد للسياح عن تلك الدولة.[1]

وعليه فإن مهمة شرطة السياحة بالأساس هي توفير المناخ الآمن للسياح وحمايتهم داخل البلد المضيف من أجل التمتع بالرحلة السياحية وقضاء وقت ممتع في أحسن الأجواء، طالما أن تواجد السا ئح مشروع وقانوني إلى غاية مغادرته البلد، تجدر الإشارة أن تواجد الشرطة السياحية لا يعرقل نشاط المنشات السياحية ولا يمثل قيد لها ولحركتها في التعامل مع السائح إنما هدفها هو الرقابة والعمل على تأدية العمل على أكمل وجه، لذلك تعتبر الشرطة السياحية دعامة من دعامات النجاح للمنشات السياحية وكذا ممارسي مهنة السياحة.[2]

الفرع الثاني: التنسيق بين الأسلاك الأمنية لكل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ممثلة في مديرية الأمن الوطني والحماية المدنية من أجل توفير الأمن للسياح

حيث سعت الجزائر لتكاتف كل من الجيش الوطني الشعبي وقوات الدرك وقوات الشرطة الجزائر ية في سبيل حفظ أمن السائح وتجنيبه التعرض لأي شكل من أشكال الجرائم الماسة به، بداية من دخوله التراب الوطني إلى غاية مغادرته.

حيث شكلت الدولة فرقا مشتركة خاصة في الجنوب باعتبار أن السياحة الصحراوية أكثر انتشارا في الجزائر لمرافقة السياح وجعلهم يشعرون بالأمن والأمان وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بإطلاق دورة تكوينية بالمعهد الوطني للشرطة الجنائية للجزائر العاصمة في مجال الأمن السياحي لفائدة إطارات يمثلون مختلف مصالح الشرطة على المستوى الوطني، وذلك بغرض تحقيق المزيد من الإتقان وتنمية المعارف وتطويرها لبلوغ درجة عالية في التكفل الأمني بالأفواج السياحية.

[1] عدمان مريزق، المرجع السابق ، ص 13.

[2] عصمة عدلي، **الأمن السياحي والأثر في ظل قوانين السياحة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، ، 2008،ص 171.

تتدرج الدورات التكوينية التي تنظمها المديرية العامة للأمن الوطني بالتنسيق مع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية في إطار تجسيد مبدأ الشراكة القائمة بين القطاعات من بينها قطاع السياحة بغية توفير الأمن والإستقرار.

إن هذه الشراكة بين مختلف الجهات وعلى رأسها الأمن فإنه يساهم في تنمية المقصد السياحي وتوفير مناصب شغل للشباب، ومن أهم مواضيع برنامج التكوين الذي يشرف عليه خبراء مختصون كيفية تأمين السياح وحمايتهم من شتى المخاطر وذلك لغاية استتاب الأمن السياحي في الجزائر.

ففي الوقت الحالي نلاحظ أن مفهوم الشرطة اتسع وتطور مقارنة بما كان عليه حيث تحولت وظيفة الشرطة من الوظيفية التقليدية المتعلقة بالإجرام والجريمة إلى وظائف مجتمعية أكثر اتساعا تشمل المساهمة في تحقيق أمن الفرد وبالتالي المجتمع ككل، فتغير دور الشرطة لحماية جميع صور الأمن بما فيها الأمن السياحي. [1]

والجدير بالذكر أن مشروع إنشاء شرطة سياحية التي تختص بحماية السياح في الجزائر لا يزال قيد الدراسة من طرف الوزارة الداخلية ولم يطبق بصفة نهائية.

[1] علي الباز،**أهمية ودور العلاقات العامة في ظل الشرطة المجتمعية**، بحث مقدم لمؤتمر الشرطة المجتمعية، أبوظبي،2001.

المبحث الثالث: تحديات ومتطلبات الأمن السياحي

يواجه قطاع السياحة في الجزائر العديد من التحديات والعراقيل التي تحول دون تطور القطاع، وهذا ما يؤثر سلبا على الإيرادات المتأتية من القطاع السياحي، باعتباره قطاعا استراتيجيا يحتل مكانة كبيرة من خلال جلب العملة الصعبة و تحسين ميزان المدفوعات، وللإرتقاء بهذا القطاع تسعى الجزائر جاهدة وبكل ما لديها من إمكانيات لتوفير المتطلبات اللازمة للسائح، وهذا ما سيتم التعرف عليه في المطلب الأول تحت عنوان تحديات الأمن السياحي والمطلب الثاني بعنوان متطلبات الأمن السياحي.

المطلب الأول: تحديات الأمن السياحي في الجزائر

اهتمت الجزائر بتطوير قطاع السياحة من الناحيتين الهيكلية والتشريعية وعملت على تثمين الطاقات الطبيعية والحضارية والدينية وتحسين الخدمات السياحية، وكذا إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية والمساهمة في التنمية المحلية قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، إلا أنها لم تبد إهتمام كبير للأمن السياحي اذ يعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي وفيما يلي سنذكر أهم التحديات التي تواجهها الجزائر: [1]

- ضعف خدمة النقل خاصة في المناطق الساحلية التي لا تستفيد من أي شبكات النقل الخاصة، حتى وإن توفرت وسائل النقل فإنها تكون في حالة مهترئة وهذا مايعرض سلامة وأمن السائح للخطر كتعرضه لحوادث المرور؛
- غياب التأهيل والتكوين للموارد البشرية ونقص إحترافية عمال ومستخدمي جهاز الشرطة في مجال الأمن؛[2]
- الجرائم التى يتعرض لها السائح كتعرضه إلى جرائم السرقة وعمليات النصب والإحتيال وكذلك يدخل في الجرائم السياحية سرقة الجوازات والمال... وقد يتعرض السائح كذلك إلى جرائم خطيرة

[1] عبد القادر شلالي، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: " السياحة في الجزائر: واقع و آفاق"، يومي 11 و 12 ماي 2010، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، ص12.

[2] عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 221.

طمعا في ماله و يتعرض للاستغلال والمبالغة في الأسعار من قبل الأشخاص والمؤسسات التي يتعامل معها؛[1]

- نقص الأمن والاستقرار أو غياب ما يسمى بالشرطة السياحية؛
- نقص تكوين الكوادر البشرية المؤهلة كالمرشدين السياحيين الذين قد يعرضون أمن وسلامة السياح للخطر كأخذهم إلى مناطق يكون فيها الأمن شبه منعدم؛
- نقص الوعي والثقافة السياحية للسكان المحليين في الجزائر وهذا ما يؤدي إلى جهلهم بكيفية التعامل مع السياح وكيفية استقطابهم؛
- الوضع الأمني المتدهور الذي كان سائدا خلال فترة العشرية السوداء، وضف على ذلك التصنيف الذي تمنحه بعض المنظمات الدولية والتي تصنف الجزائر ضمن المناطق غير الامنة رغم أن هذه التصنيفات ليست رسمية، وهذا السبب يعيق نمو السياحة في أي بلد والدليل على ذلك تراجع حركة السياح بفعل خوف السياح على حياتهم وعلى أمن ممتلكاتهم؛
- محدودية التنسيق بين وسائل الإعلام المحلية والمجتمع الدولي في مجال الإعلام السياحي بما يروج للسياحة في بلادنا؛[2]
- ضعف الأمن في المنشآت السياحية (فنادق، منتجعات، إقامات، قرى سياحية)، مثلا غياب الهيئات الطبية على مستوى هذه المنشآت، إضافة إلى اقتصارها على أعوان أمن على درجة محدودة من الخبرة والتدريب وضعف لغة التواصل لديهم؛
- ضعف مخططات التواجد والانتشار لرجال الأمن والجيش في المطارات ولمناطق الحدودية مع إجراءات التفتيش الطويلة ما يوحي للسائح الشعور بعدم الأمان وأن هناك استنفار أمني دائم؛
- غياب شروط الصحة والنظافة في بعض المنشآت السياحية التي قد ينتج عنها إصابات أو عدوى فيروسية، كالتسمم الغذائي مثلا الذي يهدد سلامة وأمن السائح؛[3]

---

[1] محمد بن صالح الربدي، **الأمن السياحي الصحي**، كلية التدريب، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 17

[2] عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 2021.

[3] بعلوج بولعيد، **معوقات الإستثمار في الجزائر**، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 4، جوان 2006، ص 71

- غياب مرافقة الوكالات السياحية للسياح طيلة فترة إقامتهم على عكس ما اتفق عليه الوكيل والسائح في العقد المبرم بينهما.

لكن بالرغم من كل هذه التحديات والمعيقات التي حالت دون تطوير الأمن السياحي في فترة ما عادت للتعافي تدريجيا بفضل السياسة الرشيدة التي اتبعتها الحكومة الجزائرية لضمان تأمين السياح سواء على مستوى القوانين والتشريعات أو على مستوى الآليات والأجهزة التي أقرتها الدولة الجزائرية في سبيل الإرتقاء بأمن الوافدين إليها من سياح أجانب وكذلك لحماية السياح الداخلين الذي ينتقلون من منطقة إلى أخرى بغرض السياحة.

المطلب الثاني: متطلبات الأمن السياحي في الجزائر

نظرا لحتمية التوجه نحو قطاع السياحة كقطاع بديل عن قطاع المحروقات في توفير مداخيل للاقتصاد، فإنه وجب على الجزائر اعتماد مجموعة من الإجراءات التي قد توفر بموجبها حد مقبول من الامن السياحي بما يعزز جذب السياح نحوها.

إن توفير الأمن والطمأنينة للسائح أمر واجب ومهم منذ وصوله إلى البلد وحتى مغادرته وتوفير كافة متطلباته واحتياجاته وهو من بين أهم متطلبات السائح، وبهذا فإن تأمين النشاط السياحي يقوم على توفير المتطلبات التالية:

- رسم خطة أمنية محكمة وقابلة للتنفيذ في أي وقت وفي أي ظرف وفي أي مكان مع إمكانية وجود بدائل ممكنة؛
- الأخذ بعين الإعتبار أن مسؤولية الأمن الوطني في الدولة تأخذ إطار أشمل وتحيط بمهام الأمن السياحي وتؤثر فيه وتتأثر به؛
- الرقابة على الجهد البشري ودقة المهام الأمنية وفقا لشرائح الطلب السياحي زمانيا ومكانيا موضوعا يمثل أهم عوامل صناعة السياحة؛
- الموازنة بين الأهداف والوسائل في إطار الحركة التفاعلية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية محليا وإقليميا وعالميا، يحقق أهداف الأمن الوطني والسياحي بصورة متوازنة؛

- استحداث جهاز أمني أو ما يسمى بالشرطة السياحية من أجل تأمين حركة السياح وتنقلاتهم ومرافقتهم خلال زيارتهم للمناطق التاريخية أو الحضارية؛
- امتداد دفاعات الدولة الأمنية إلى خارج حدودها: إن حركة الصراعات والتفاعلات خارج الحدود السياسية للدولة بكل تداعياتها تؤثر في الأمن السياحي للدولة، مما يتطلب أن تمتد خطوط دفاعات الدولة الأمنية إلى خارج حدودها السياسية لتدعيم خططها بالمعلومات والدراسات؛[1]
- التكفل بإجراءات التأمين ضد مختلف المخاطر الأمنية من حوادث مرور وعمليات النصب وذلك بإتباع إجراءات الوقاية من هذه العمليات بمناطق إقامة السياح وكذلك خلال تنقلاتهم وتحركاتهم؛[2]
- الحرص على الأمن الصحي للسياح خاصة فيما يتعلق بأمكنة تقديم الطعام واتخاذ إجراءات الوقاية في المواقع التي يزورونها، وكذلك الكشف الصحي الدوري على جميع العاملين للتأكد من خلوهم من الأمراض؛
- الحرص على وجود إرادتين متوافقتين، الأولى إرادة سياسية تقوم بها أجهزة الدولة ودوائر صنع القرار الأمني، من خلال تعزيز وتشديد الإجراءات الأمنية لحماية المنشآت السياحية وحركة وتنقل السياح،ووجود إرادة شعبية أي من طرف المجتمع ومن مؤسساته المدنية انطلاقا من الأسرة إلى الأحزاب عن طريق نشر الوعي السياحي والتعريف بالثقافة السياحية والترويج للمواقع السياحية التي تزخر بها البلاد، من أجل تحقيق الأمن السياحي كجزء من الأمن الوطني وكجانب مهم لتطوير السياحة في بلادنا؛[3]
- العمل على زيادة درجة الوعي لدى مواطني البلد المضيف بهدف الإلمام الكافي بالثقافة السياحية اتجاه السياح، المتمثلة في اللباقة وحسن المعاملة، ومنح الثقة والأمان فغياب أي عنصر من هذه

---

[1] الكافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 388.

[2] محمد بن إبراهيم الجمعان الغامدي، **اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي، دراسة ميدانية على منطقة الباحة، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2005، ص82

[3] ليلى عياد، أحمد هلالي، **التبادل التجاري الحدودي و أثره في تسويق المنتج السياحي الصحراوي**، ولاية ادرار ودولتي مالي و النيجر ، أنموذجا، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية ، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية ، جامعة ادرار، مجلد1، العدد 1 ديسمبر، ص26، 2018 ، الموقع الإلكتروني:
https: //www. asjp. cerist.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 ماي 2023، على الساعة : 16:00.

العناصر يؤثر سلبا في الصورة النهائية للمنتج السياحي، وبالتالي تراجع التدفق السياحي للبلد المضيف؛[1]

- تأمين المنشات السياحية المختلفة والتي يستخدمها السياح مثل الفنادق والقرى السياحية والمنتجعات والشواطئ بالعدد الكافي ومع عدد السياح لتجنب المخاطر الأمنية الناجمة عن الإزدحام وذلك بوضع كاميرات مراقبة لتتبع تنقلات السياح وتحركاتهم داخل هذه المنشات؛
- مكافحة الإجرام السياحي من خلال عدة إجراءات عملية ذات بعد وقائي كالتفتيش الدوري وتعزيز نقاط الملاحظة بالمناطق السياحية والأثرية والقيام بحملات تفتيش؛[2]
- تشديد الرقابة على الوكالات السياحية ومراجعة القوانين والتنظيمات التي تحكم عملها لمنع تلاعبها بالسياح من الناحية المادية والمعنوية؛
- تأمين وسائل النقل البحرية و البرية والجوية و الطرق ومحطات النقل البرية خاصة في الأوقات التي من المتوقع أن تكون البلاد فيها وجهة سياحية مقصودة؛[3]
- إنشاء طرق و معابر جديدة بمعايير عالمية في المدن والمناطق السياحية لفك أزمة المرور خصوصا في أوقات الاكتضاض بها وذلك بهدف تقليل حوادث المرور، وبالتالي تأمين سلامة وحياة كلا من السياح الزائرين والسكان المقيمين؛
- تهيئة الأرصفة وتكثيف الإنارة العمومية؛
- مراقبة نوعية وجودة مياه السباحة بصفة دورية لتجنب الأمراض المعدية التى قد تهدد صحة السائح وأمنه.

إن تطبيق هذه المتطلبات بحذافيرها يمكن للأمن السياحي في الجزائر أن يرتقي إلى مستوى عال مما ينجم عنه جلب أكبر عدد ممكن من السياح واحتضانهم من قبل سكان المناطق السياحية

---

[1] ليلى عياد، أحمد هلالي، **التبادل التجاري الحدودي وأثره في تسويق المنتج السياحي الصحراوي**، المرجع السابق،ص26

[2] فوزية برسولي،شيبان وردة، **دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى علمي حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة، 19-20 نوفمبر 2012، ص12.

[3] علي بن فايز الجحني، مرجع سابق، ص 07

بأريحية تامة، وبعث الشعور بالأمن والطمئنينة لدى للسائح ما يدفع به إلى رغبة في البقاء أطول مدة ممكنة، مما يؤثر إيجاب على اقتصاد الجزائر، وبالتالي فرقي القطاع السياحي يعني ازدهار الاقتصاد والمستوى المعيشي ككل.

خلاصة الفصل

توصلنا في هذا الفصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر من أكثر القطاعات تأثرا بالاستقرار الأمني والسلام، فله دورا كبيرا في استقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، وذلك من أجل منحهم الهدوء والطمأنينة النفسية التي هي أساس راحة ومتعة السائح، فلزيادة عدد السياح والحفاظ على استمرار هذا التزايد في عددهم لابد من توفر العنصر الرئيسي ألا وهو عنصر الأمن، وبالنظر إلى ما تملكه الجزائر من مقومات وما تزخر به من عوامل جذب، يمكن أن يجعلا منها ملكة القارة السمراء في قطاع السياحة، إلا أن نقص الأمن فيها جعل السياح في تخوف مستمر حال دون قصد هذا البلد من أجل السياحة و الترفيه، وهذا ما أثر سلبا على تراجع المداخيل السياحية وتدهور الوضع السياحي في الجزائر، خصوصا في الآونة التي سبقت جائحة كورونا والتي لايمكن اعتبارها عائقا خاصا لكونها كارثة عالمية لم تسلم منها أي دولة.

كما أن هناك العديد من التحديات التي واجهتها السياحة في الجزائر، منها ما يتعلق بسياسة وأمن الدولة كنقص اهتمامها بقطاع النقل والمنشئات السياحية وكذا ضعف الأمن في العديد من المدن السياحية، ومنها ما يتعلق بسوء تسيير المرافق السياحية وضعف خدماتها وكذا عدم انتشار ثقافة التسويق والوعي السياحي لدى المواطن الجزائري، لذا يتطلب من الدولة الجزائرية شعبا وحكومة زيادة الوعي السياحي وتوفير الأمن للسياح من أجل النهوض بهذا القطاع وبالتالي النهوض باقتصاد الدولة ككل لإعطائها وجها مشرفا أمام الدول.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأمن السياحي في الجزائر، نجد أن هذا الأخير أهم ركيزة من ركائز قيام القطاع السياحي في الدولة وسمعتها على المستوى الداخلي و الخارجي، كما أن السياحة والأمن عاملان أساسيان يكملان بعضهما البعض فهناك علاقة طردية دائمة بينهما، فكلما توفر الأمن في الدولة تطورت السياحة وازدهرت وكلما غاب الأمن فإنه يعرقل من تطو السياحة.

الأمن السياحي مرتبط ارتباط وثيق بالأمن الاقتصادي، فكلما كان استقرار أمني وسياسي في الدولة فإنه يؤدي إلى تدفق عدد السياح وكلما غاب الاستقرار الأمني فإنه يؤثر سلبا على تدفق السياح، فالنهوض بهذه الصناعة الحديثة أدى إلى استحداث وزارات للسياحة في معظم دول العالم، وإفتتاح جامعات وكليات ومعاهد تقنية متخصصة بالسياحة والفندقة، وكذلك الإنتشار الواسع للكتب والدراسات والبحوث العلمية الجامعية التي تتعلق بالشؤون السياحية، كل ذلك من أجل توفير الأمن والاطمئنان للسائح الذي يعد الخلية الأساسية في قطاع السياحة، والتي هي بدورها أصبحت أهم ركائز الدول عبر العالم وبذلك شكلت أحد البدائل الاقتصادية المتاحة للعديد من الدول لمواجهة الأزمات.

لذا يتوجب استعمال كل الطرق الحديثة والمواكبة للعصرنة و التطور من أجل نشر الوعي السياحي، وتوفير الأمن للسياح الذي يعد العمود الفقري لهذا القطاع والنهوض به لدعم اقتصاد الدولة ككل، وبالتالي إعطاء صورة ومكانة مشرفة بين الدول عن طريق ما يصلهم من السياح الزائرين لبلدنا الغني بالمقومات الطبيعية السياحية على غرار غيرها من الدول عبر المعمورة .

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات نلخصها فيمايلي:

- **النتائج:**
  - الأمن السياحي هو أحد الركائز الأساسية التي تسعى أي دولة على توفيره.
  - الأمن السياحي هو أحد المقومات التي يجب توفرها لاستقطاب وجذب السياح.
  - الأمن السياحي جزء لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي فهو يساهم في رفع قدرات الدولة وتحقيق الرفاهية لدى المجتمع .
  - عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في الدولة يؤثر سلبا على الدولة، وهذا ما يؤدي إلى تراجع نسبة السياح.

- التهديدات البيولوجية تؤثر على تدفق عدد السياح.
- توفير الأمن السياحي يتطلب من الدولة مواجهة العديد من المعيقات والتحديات.

- **التوصيات:**

- رفع كفاءة الأجهزة الأمنية الخاصة بالمنشات السياحية من خلال التكوين والتدريب على مكافحة الجرائم التي قد تحدث في هذه المنشات.
- العمل على تجسيد استراتيجية متكاملة بحلول عام 2024 للنهوض بقطاع السياحة مع التركيز على مختلف المؤشرات، مع المساهمة في التجسيد الفعلي للمشاريع و النهوض بقطاع الاتصالات ومواكبة التقدم التكنولوجي.
- برمجة العديد من الملتقيات العلمية و نشرها على أوسع نطاق لتبني الأفكار الجديدة الخاصة بتنمية القطاع السياحي، من خلال رؤى المشاركين التي يمكن أن تشكل الفارق في هذا القطاع الحساس.
- توفير كافة العوامل لتحقيق الأمن للسائح من لحظة وصوله إلى البلد وإلى غاية مغادرته.
- تأمين وسائل النقل البرية والبحرية والجوية.
- تأمين جميع المناطق والمنشات السياحية التي يرتادها السياح وذلك بتشديد الحراسة .
- إسناد مهمة حماية السياح إلى الشرطة السياحية كما هو الحال في العديد من الدول المتطورة سياحيا.

قائمة المصادر والمراجع

I. قائمة المصادر:

1. القرآن الكريم .

2. ابن منظور، لسان العرب، **تحقيق عبد الله علي الكبير**،القاهرة، دار المعارف،2007.

3. جبران مسعود، **الرائد معجم ألفبائي في اللغة والأعلام**، بيروت ، دار العلم للملايين، 2003.

II. قائمة المراجع :

أولا : النصوص القانونية .

أ. القوانين :

1. القانون 06/99 الصادر في07 أفريل 1999،**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 24 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419.

ثانيا: المؤلفات باللغة العربية :

أ. الكتب :

1. بركات كامل المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، الطبعة الأولى، دار الفكر، 2009.

2. بسام عبد الله، **قاموس نوبل عربي-عربي**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2011،.

3. رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

4. زيد منير سلمان، **الأمن والسلامة في المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

5. سعيد البطوطي، **التسويق السياحي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2012.

6. عصمة عدلي، **الأمن السياحي والأثر في ظل قوانين السياحة**، دار الجامعة الجديدة،مصر، 2008.

7. علي بن فايز الجحني، ذياب موسى، عبد العطي أحمد الصياد و محمد فاروق عبد الحميد، **الأمن السياحي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2004، المملكة العربية السعودية.

8. العمري محمد، **الأمن السياحي: المفهوم والتطبيق**، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، دار الريان للنشر والتوزيع، 2014.

9. كافي مصطفى يوسف ، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، الطبعة 1 ، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع 2009م.

10. لويس معلوف، **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، الطبعة الجديدة، الطبعة الكاثوليكية، بيروت.

11. محمد جمال مضلوم، **الأمن غير التقليدي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 4102.

12. محمد مسعود قيراط، **الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته**، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم،الرياض، السعودية العربية، 2011.

13. محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفس، **مفاهيم أمنية**، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية العريقة للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

14. مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 .

ب. الرسائل والمذكرات العلمية :

- **الرسائل :**

1. بلقاسم تويزة، **الترويج السياحي واثره على تفعيل السياحة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر03، 2016.

2. دولي سعاد، **آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة ،2013-2014.

3. عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000 – 2025) في ظل الاستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025**، أطروحة

دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر السنة 2012-2013.

- **مذكرات الماجستير :**

1. عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005.
2. محمد بن ابراهيم الجعمان، **اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي**، مذكرة ماجيستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية العربية،2005.
3. محمد بن إبراهيم الجمعان الغامدي، **اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي، دراسة ميدانية على منطقة الباحة**، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2005.

- **مذكرات الماستر :**

1. نصر حميداتو، **النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي** ، مذكرة مقمة لنيل شهاة الماستر قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2015. محمد أمين بوزاعة وزكرياء مهران،**الأمن ودوره في تفعيل القطاع السياحي الجزائري**، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2012.
2. محمد أمين بوزاعة وزكرياء مهران،**الأمن ودوره في تفعيل القطاع السياحي الجزائري**، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2012.
3. زيداني فتح الله، **الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

ثالثا : المجلات:

1. رامي محمد الدهون، **العلاقة بين الأمن والسياحة: دراسة تحليلية لتنافسية الأمن السياحي الأردني في قطاع السياحة والسفر العالمي للفترة الممتدة مابين:(2007-2015 م)**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4، العدد1، 29 جانفي 2019 .

2. بوسعدية رؤوف، غبولي منى، **آفاق تحقيق الأمن السياحي في الجزائر**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 04، 06 نوفمبر 2018.

3. موسى سعداوي، و زروق صدوقي، **السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02 ، الجزائر، 01-02 ديسمبر 2012.

4. دلال يزيد، **الحماية القانونية في ضوء عقد السياحة**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 11، جامعة تلمسان ، جوان 2014.

5. أحمد طيلب، **ثقافة الأمن السياحي"المحددات و الأبعاد"**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، بتاريخ 02 جوان 2020.

6. ساسان نبيلة، حليمي ليلى، "**دور الأمن السياحي في دعم صناعة السياحة في الجزائر**"، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولتية، المجلد 04، العدد 02،28 جانفي 2021.

7. كركوري مباركة حنان،**المسؤولية المدنية المزدوجة لوكالة السياحة و الأسفار**،العدد 17، جوان 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة دفاتر السياسة والقانون.

8. ليلى عياد، أحمد هلالي، **التبادل التجاري الحدودي و أثره في تسويق المنتج السياحي الصحراوي**، ولاية ادرار ودولتي مالي و النيجر ، أنموذجا، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية ، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية ، جامعة ادرار، مجلد1، العدد 1 ديسمبر، 2018 .

9. نبيلة قرزيز ، نصر الدين ناصري: **تحديات الاقتصاد السياحي في الجزائر قبل وما بعد جائحة كورونا**، مقال بمجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال JEGE معمل دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال ، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، تم نشره بتاريخ 28 فيفري 2021.

10. بعلوج بولعيد، **معوقات الإستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 4، جوان 2006.

11. خالد رجم، خولة واصل، الويزة سعادة، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر"دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال"، مجلة – النمو الاقتصادي و المقاولاتية ، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية ، جامعة أدرار، المجلد 1 العدد 1. ديسمبر 2118.

رابعا : المقالات :

1. سمية شبيطة، **كراء المنازل في السواحل ...الاستثمار المربح**، مقال بجريدة الحوار الجزائرية، نشر بتاريخ 2017/08/09 على الموقع الإلكتروني: https://elhiwar.dz/national .

2. عصام بن منية، **ثورة سياحية داخلية شهدتها الجزائر في صيف 2022**، مقال في الجريدة اليومية:الشروق، نشر 23 أوت 2022، الرابط الإلكتروني:https://www.echoroukonline.com.

رابعا : المحاضرات والملتقيات :

1. بلقاسم تويزة، عيسى نجمي، **دور رأس المال الاجتماعي المحلي في التنمية السياحية المستدامة**، ملتقى دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 26 و27 نوفمبر 2018 .

2. خير الدين معطى الله وخديجة عزوزي، واقع التسويق السياحي للسياحة الحموية في ولاية قالمة، دراسة ميدانية، الملتقى الدولي الأول حول: التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار "الجزائر وجهة الغد"، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر يومي 16 و 17 نوفمبر 2013.

3. عبد القادر شلالي، الواقع السياحي في الجزائر و آفاق النوض ب في مطلع 2025، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: " السياحة في الجزائر: واقع و آفاق"، يومي 11 و 12 ماي 2010، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.

4. عبد الوهاب بن بريكة، محمد يزيد صالحي، تسويق الخدمات الفندقية، ملتقى دولي حول: التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار الجزائر وجهة الغد، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 06 و07 نوفمبر 2013.

5. عدمان مريزق، أثر الأمن السياحي على صناعة السياحة الصحراوية في الجزائر،المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، يوم 24-25 أفريل 2012،جامعة البليدة،الجزائر.

6. فوزية برسولي،شيبان وردة، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى علمي حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة، 19-20 نوفمبر 2012.

7. محسن أشرف، محسن محمد، الإرهاب والسياحة: دراسة في دوافع استهداف التنظيمات الارهابية لصناعة السياحة، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية (أثر الأعمال الارهابية على السياحة)، دمشق، سوريا، 2010 م.

8. نور الهدى بوطبة، تنمية السياحة الداخلية في الجزائر: آفاق وتحديات، الملتقى الدولي الأول حول: التسويق السياحي وتثمين صورة، الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 06-07 نوفمبر 2013.

9. الشادلي رحماني بن عميرة، **دور القوانين والتشريعات العربية في تحقيق الأمن السياحي**، الحلقة العلمية بكلية التدريب، تونس 2012.

10. عبد الرحمن آل حمد العلكمي، **الأمن جوهر السياحة** ،حلقة علمية حول الأمن السياحي، 11 أكتوبر 2012، تونس.

11. علي الباز،**أهمية ودور العلاقات العامة في ظل الشرطة المجتمعية**، بحث مقدم لمؤتمر الشرطة المجتمعية، أبوظبي،2001.

12. محمد بن صالح الربدي، **الأمن السياحي الصحي**، كلية التدريب، المملكة العربية السعودية، 2011.

13. نوردين بربار و لرادي سفيان، **إدارة الصورة الذهنية للوجهات السياحية – نموذج مقترح** - ، جامعة البليدة2،الجزائر، 2017/09/01.

سادسا: مواقع الإنترنيت :

1. وزارة الأشغال العمومية والنقل، 2022، على الرابط: http://www.mtp.gov.dz/?p=786.

2. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، استراتيجية التدفق العالي و العالي جدا، ، قسم الاستراتيجية والسياسة، موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر، 2020، على الرابط: https://www.mpt.gov.dz/ar/content .

3. الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ، اتساق شبكة السكك الحديدة ، 2020، على الرابط: https://www.sntf.dz.

سابعا: المؤلفات بالغة الفرنسية :

1. Gallarza, M., S. Gil, and G. Calderon (2002) « Destination Image: Towards a Conceptual Framework » Annals of Tourism Research, Vol.29, pp.56-78

2. Qu, Hailin., Kim, Lisa Hyunjung. & Im, Holly Hyunjung. (2011). A model of destination branding: Integrating the. concepts of the branding and destination image. Tourism Management Vol.32, pp.465-476

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يمثل العناصر الأساسية للأمن	18
02	منحنيات بيانية توضح حركة السياح في الجزائر في الفترة (2015-2022)	55

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تعداد تدفق السياح الى الجزائر خلال الفترة 2015-2022	54

فهرس المحتويات

مقدمة :	1
الفصل الأول: الأمن السياحي: مدخل مفهومي	07
المبحث الأول : ماهية الأمن السياحي	09
المطلب الأول : مفهوم الأمن السياحي	10
الفرع الأول: مفهوم الأمن	10
أولا : تعريف الأمن لغة واصطلاحا	10
ثانيا : تعريفات مختلفة للأمن	11
ثالثا : علاقة الأمن الشامل بالأمن السياحي	12
الفرع الثاني: مفهوم السياحة	12
أولا: التعريف اللغوي للسياحة	13
ثانيا: التعريف الاصطلاحي للسياحة	13
ثالثا: تعريف السياحة وفقا للمنظمات الدولية	14
رابعا : تعريف السياحة حسب المشرع الجزائري	15
الفرع الثالث: مفهوم الأمن السياحي	16
أولا: تعريفات مختلفة للأمن السياحي	16
ثانيا: عناصر الأمن السياحي	17
ثالثا: مراحل تطور مفهوم الأمن السياحي	18
الفرع الرابع: العلاقة بين السياحة والأمن	19
المطلب الثاني: الخصائص الأمنية للسياحة	20
الفرع الأول: أسباب تعرض أمن السائح للخطر	20
الفرع الثاني : نوعية المخاطر المهددة لسلامة وأمن السائح	21
الفرع الثالث : خصائص الأمن السياحي	22
المطلب الثالث : أهمية الأمن السياحي	23
المبحث الثاني : أبعاد ومرتكزات الأمن السياحي	25
المطلب الأول : أبعاد الأمن السياحي	25
الفرع الأول: البعد السياسي للأمن السياحي	25
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي للأمن السياحي	26
الفرع الثالث: البعد الاجتماعي للأمن السياحي	27
الفرع الرابع: البعد الثقافي للأمن السياحي	28
الفرع الخامس: البعد الصحي و البيئي للأمن السياحي	28

المطلب الثاني: مرتكزات الأمن السياحي	29
الفرع الأول :الأمن السياحي الإعلامي	29
الفرع الثاني :الأمن السياحي التنموي	30
الفرع الثالث :الأمن السياحي الاجتماعي	30
الفرع الرابع : الأمن السياحي الديني	31
المبحث الثالث: مجالات ووسائل الأمن السياحي	32
المطلب الأول: مجالات الأمن السياحي	32
الفرع الأول: الأمن المادي	32
الفرع الثاني: أمن العاملين	33
الفرع الثالث: أمن السياح	33
الفرع الرابع: أمن المواصلات والاتصالات	33
المطلب الثاني: وسائل الأمن السياحي	34
الفرع الأول: وسائل الحماية الداخلية	34
أولا: الوسائل البشرية:	34
ثانيا: التشريعات والقوانين والإجراءات الجنائية:	34
الفرع الثاني: وسائل الحماية المادية	34
الفرع الثالث: وسائل إعداد الكوادر الأمنية في قطاع السياحة والآثار	35
الفرع الرابع: وسائل الحماية الإلكترونية	35
الفرع الخامس: وسائل الأمن الخارجي	35
المبحث الرابع : تأثير العامل الأمني على اختيار الوجهة السياحية	37
المطلب الأول : الوجهة السياحية	37
الفرع الأول : مفهوم الوجهة السياحية	37
أولا: تعريف الوجهة السياحية	37
ثانيا: خصائص الوجهة السياحية	38
الفرع الثاني : دور الصورة الذهنية الآمنة في اختيار الوجهة السياحية	39
المطلب الثاني :العلاقة بين المخاطر البشرية والسياحة	40
الفرع الأول :الجرائم السياحية وتأثيرها على السياحة	40
الفرع الثاني : الإرهاب وتأثيره على السياحة	40

الفرع الثالث :الإضطرابات السياسية وتأثيرها على السياحة	41
المطلب الثالث : الإعلام والأمن السياحي	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: واقع الأمن السياحي في الجزائر: الحقائق العامة والتحديات في الفترة (2015 – 2022)	44
المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر	46
المطلب الأول: المقومات الطبيعية والخدماتية في الجزائر	46
الفرع الأول : المقومات الطبيعية في الجزائر	46
أولا : أنواع المناخ في الجزائر	46
ثانيا: المقومات الجغرافية	47
الفرع الثاني: المقومات الخدماتية	47
أولا: النقل	47
ثانيا: الاتصالات	48
المطلب الثاني: مقومات الأمن السياحي في الجزائر	49
الفرع الأول: مقومات الأمن(الحماية، السلامة والتأمين) في وكالات السياحة والسفر	49
الفرع الثاني: مقومات الأمن داخل المؤسسة الفندقية	50
أولا: تأمين المحيط الخارجي للمنشأة الفندقية	51
ثانيا: تأمين المحيط الداخلي للمنشأة الفندقية	51
ثالثا : تأمين الفندق من الكوارث الطبيعية	52
الفرع الثالث : الحماية القانونية للسائح في المنازل المستأجرة	53
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للسياحة في الجزائر والجهود المبذولة لتجاوزها في الفترة (2015-2022).	54
المطلب الأول: تأثير التهديدات الأمنية على تدفق نسبة السياح في الجزائر في الفترة (2015-2022)	54
الفرع الأول: حركية السياحة في الجزائر في الفترة (2015-2022)	54
الفرع الثاني: تحليل وتفسير احصائيات تدفق السياح في الفترة 2015-2022	55
المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن السياحي في الجزائر	60

الفرع الأول: تأسيس فرق خاصة بشرطة السياحة واستحداث جهاز أمني خاص بالمراقبة في ميدان السياحة	60
الفرع الثاني: التنسيق بين الأسلاك الأمنية لكل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ممثلة في مديرية الأمن الوطني والحماية المدنية من أجل توفير الأمن للسياح	61
المبحث الثالث: تحديات ومتطلبات الأمن السياحي	63
المطلب الأول: تحديات الأمن السياحي في الجزائر	63
المطلب الثاني: متطلبات الأمن السياحي في الجزائر	65
خلاصة الفصل	69
خاتمة	70
قائمة المصادر والمراجع	73
فهرس الاشكال والجداول	80
فهرس المحتويات	83
الملخص	88

الملخص :

يرتكز تطوير قطاع السياحة على توفير الأمن اللازم والضروري الذي يشجّع السواح على التنقل وزيارة المناطق السياحية المرغوب فيها بكل اطمئنان، حيث يحتمل نطاق الأمن بمفهومه الواسع كل صور النشاط الإنساني والتي من بينها الأمن السياحي، وتسعى حاليا الجزائر في بذل جهود كبيرة عن طريق الاهتمام بقطاع السياحة بكل ما أوتيت من وسائل تمكنها من إرساء دعائم الأمن، من خلال توفير ضمانات قانونية وهيكلية ترفع من مستوى التأهب الأمني لأفرادها لمواجهة أي طارئ ولتأمين الحماية الكافية للسائح للحد من أي انتهاك متوقع أو جرم قد يقع عليه في نفسه أو ممتلكاته.

يعد الحرص على توفير الأمن السياحي هو الحلقة التي كانت تفتقدها الجزائر لسنوات في فترة عدم الاستقرار الأمني الذي عاشته، على غرار ما تملكه من مؤهلات ومقومات هائلة تفتقدها غيرها من الدول لجلب السياح، سواءا من صنع الطبيعة كالمناطق ذات المناظر الخلابة أو التاريخ البشري كآثار الحضرات التي مرت بها، أو المنشآت التي عملت الدولة على إنشائها تنفيذا لمشروع التنمية المستدامة، كل ذلك بغية الرفع من نسبة الوافدين من السياح، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق مداخيل بديلة للثروات وللعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، وبتحقيق كل هذا ستصبح الجزائر بحول الله من أعظم الدول في العالم وقبلة للسياح من قبل جميع شعوب المعمورة .

الكلمات المفتاحية :السياحة– تأمين– الحماية – الأمن .

Abstract

The development of the tourism sector relies on providing the necessary and essential security that encourages tourists to travel and visit desired tourist areas with confidence. Security, in its broad concept, encompasses all forms of human activity, including tourism security. Currently, Algeria is making significant efforts to focus on the tourism sector by providing the legal and structural guarantees that enhance the level of security readiness for its people to face any emergencies and ensure sufficient protection for tourists to minimize any anticipated violations or crimes against them or their belongings. Ensuring tourist security has been the missing link that Algeria lacked for years during the period of security instability it experienced. Algeria possesses tremendous qualifications and elements that other countries lack to attract tourists, whether through natural creations like breathtaking landscapes, or human history such as the remains of ancient civilizations, or the establishments that the state has constructed as part of the sustainable development project, all in order to raise the percentage of tourist arrivals, and thus support the national economy and achieve alternative incomes for revenues and hard currency outside the hydrocarbon sector, and by accomplishing all of this, Algeria, with the help of Allah, will become one of the greatest countries in the world and a tourist haven for people from all nations.

Keywords: Tourism, Security, Protection, Safety.